رسالةٌ في أصولِ الدِّين

العلَّامة شرف الدِّين أبو عبد اللَّه الحسين بن القاسم

الحسينيّ العوديّ (عفا اللَّه عنه)

المتوفَّى سنة ٥٨٠هـ

دراسة وتحقيق

ناصر سيِّد مزهر المرعبيّ الحسينيّ

A Treatise on the Fundamentals of Religion

The scholar Sharaf Al-Din Abu Abdullah

Al-Husayn ibn Al-Qasim Al-Husayni Al-Awdi

(may God forgive him) who died in 580 A.H

Study and Palaeography

Nasser Sayyid Mazhar Al-Marabi Al-Hussaini

المقدِّمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

الحَمدُ للهِ كَما هُوَ أَهلَهُ، وَكَما يَستَحِقُّهُ، وَالصَّلاةُ فِي أَرقَى مَراقيهَا وَأَسْمَا مَراتِبهَا عَلى هَادِينا مِنَ الضَّلالَةِ، وَمُخرجنَا مَنْ حَيرَةِ الجَهالَةِ، المَحْمُودُ الأَحْمَدُ، المُصطَفَى الأَمْجَدُ، أَبُو الزَّهراءِ مُحَمَّد، وَآلِهِ الأَخْيارِ الأَبْرارِ المُصْطَفينَ الأَطْهار.

أَميرُ المؤمنين وَسيِّد الوَصيين عليٌّ، والبِضعَةُ الزَّهراءِ فَاطِمَة، والحَسنين وَعَليّ وَمُحَمَّد وَجَعفَر وَمُوسَى وَعَليّ وَمُحَمَّد وَعَليّ والحَسَن وَالحُجَّةُ المَهدي إِمامُ العَصرِ والزَّمان صَلواتُ اللهِ عَلَيهم أَجمعين.

وَبَعد:

لم يألوا علماء الشِّيعة رضوان الله عليهم جهدًا في إثبات عقائدهم في مختلف صنوف العلوم والمعارف، واستلهام ما وصل إليهم من إرثٍ علميٍّ جمٍّ عظيم من سادتهم وأئمَّتهم عليهم السلام لبيان معتقادتهم، فأرسلوا واردهم، وأدلوا دلوهم في كلِّ شاردةٍ وواردةٍ؛ للتبليغ والنشر، وإيصال هذا الموروث الى أقصى الأصقاع، ومختلف الأنواع، بالاحتجاج به على مناوئيهم ومخالفيهم، فكانوا نِعمَ الأتباع، ومِن شمس الحقِّ شعاع، فاسفرت بعلومهم الظُّلَم، وتجلَّت ببياناتيهم البُهم، أطاعوا قول الأئمَّة، فتمَّت بهم على النَّاس النِّعمة، عن عبد السلام بن صالح الهرويّ، قال: سمعت أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، يقول: **رحِم الله عبدًا أحيا أمرنا**. فقلت له: وكيف يحيى أمركم؟

قال: **يتعلَّم علومنا ويعلِّمها النَّاس؛ فإنَّ النَّاس لو علموا محاسن كلامنا لاتَّبعونا**[١].

فبيِّنوها بقدر ما أحسنوا منها؛ مناسبًا للزمان، وموافقًا للمكان، كي تكون منهجًا لائحًا، ومهيعًا واضحًا لمن ﴿أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[٢]، وإلى ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٣]، فكانوا دعاةً وحجَّةً إلى النَّاس من أئمَّتهم عليهم السلام إلى دين الله ورسوله صلى الله عليه وآله، فقارعوا الحجَّة بالحجَّة، والدليل بالدليل، والبرهان بالبرهان، وتركوا ما سطَّروا وألَّفوا، من صغير الكتب أو كبيرها، منارةً يسعى إليها السائرون، ومنارًا يهتدي بها المهتدون، فمن صحائف قليلة صنَّفها شيخنا المصنِّف رحمه الله تعالى، كدت استخرج منها مؤلَّفات، لولا نفاد الوقت بالإضاعة، وقلَّة الحِرفة والصناعة.

منهجنا في التحقيق:

لدقَّة عبارات المؤلِّف رحمه الله، وسعة مضامينها وفحواها، فقد أثبتنا النَّص كما هو من هذه المخطوطة؛ لعدم وجود نسخة أخرى للمقابلة، واختيار الأصوب منها، سوى ما كان مهمًّا في كشف مراد المؤلِّف رحمه الله، فقد استخرجنا الآيات القرآنيَّة، وأثبتنا نصوصها من الكتاب الكريم.

ثمَّ أوكلنا بيان فقرات المصنِّف المختصرة إلى الروايات الشريفة الكاشفة عن المعنى والمضمون، على حسب ما أراد الأئمَّة عليهم السلام، وإن كان فيها من الإطناب غير المملِّ، وغايتنا جلاء المعاني وتوضيحها، وزدنا في ذلك بالرجوع إلى كتب علمائنا رحمهم الله في توضيح ما اختصره المصنِّف رحمه الله، وأمَّا بخصوص ما نقله من

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: الشيخ الصدوق: ٢ / ٢٧٥.
(٢) سورة ق: الآية: ٣٧.
(٣) سورة الزمر: الآية: ١٨.

كتب المخالفين، فقد أشرنا إلى مضانِّه، ولعلَّه أراد بذِكر بعض آرائهم الإلزام والاحتجاج.

نبذة عمَّن ذكر المؤلِّف رحمه الله وترجمته:

أعيان الشيعة[1]: الشَّيخ شهاب الدِّين إسماعيل بن الشَّيخ شرف الدِّين أبو عبد الله الحسين العوديّ العامليّ الجزينيّ.

في أمل الآمل[2]: فاضل عالم علَّامة شاعر أديب، له أرجوزة في شرح (الياقوت في الكلام) انتهى. هكذا في نسخة عندي مخطوطة كُتِبت عن مسوَّدة المؤلِّف، ومثله منقول عن كشف الحُجب، أمَّا ما في النُّسخ المطبوعة من الأمل من إبدال إسماعيل بأحمد، فهو خطأ قطعًا، ويزيد ذلك وضوحًا ذِكره بعد أحمد بن نعمة الله، مع التزامه الترتيب على حروف المعجم في الأسماء وأسماء الآباء، فكيف يذكر أحمد بن الحسين بعد أحمد بن نعمة الله؟.

وقال في الطليعة: إسماعيل بن الحسين العوديّ العامليّ، المعروف بشهاب الدِّين بن شرف الدِّين.

كان فاضلًا متضلِّعًا في العلم والفضل الجمِّ، وكان أديبًا شاعرًا، دخل العراق وزار المشاهد، وحضر على علماء الحِلَّة، ثمَّ رجع إلى بلده جزين، له نظم (الياقوت: أرجوزة نظم بها كتاب الياقوت لابن نوبخت في علم الكلام)، أورد له ابن شهرآشوب في المناقب، وكان معاصرًا له، أبياتًا من قصيدة علويَّة، وهي:

(١) أعيان الشيعة: السيِّد محسن الأمين: ٣ / ٣١٩.
(٢) ينظر: أمل الآمل: الحرُّ العامليّ: ١ / ٤١.

أمَـا قَـالَ إن الـيـوم أكـمـلـت دينـكـم
وأتـمـمـت بـالـنـعـماء مـنِّـي عـلـيـكـمُ
وقـــال أطـيـعـوا الله ثـــمَّ رسـولـه
تـفـوزوا ولا تـعـصـوا أولي الأمـر منكمُ
وقـــام رســـول الله في خـم قـائـلا
وكـــلٌّ لـه مُـصـغٍ فـلا يـتـكـلَّـمُ
عـــليٌّ وصـــيِّـــي فـاتـبـعـوه فـإنَّـه
ولـيُّـكـم بـعـدي إذا غـبـتُ عـنـكـمُ
مَـــن ذا يـسـاميـه بـمـجـدٍ ولم يَـزلْ
يـقـول سـلـوني مـا يحـلُّ ويحـرمُ
سـلـوني فـفـي جـنـبـي عـلـمٌ ورثـتـه
عـن المصطفى مـا فـاه مـنِّـي بـه الـفـمُ
سـلـوني عـن طـرق الـسـمـوات إنَّـني
مـن سـلـوك الـطـرق في الأرض أعـلـمُ
فـلـو كَـشـفَ اللهُ الـغـطـا لم أزد به
يـقـيـنًـا عـلى مـا كـنـتُ أدري وأفـهـمُ
وابـــن كـــزوج الـطـهـر فـاطـمـة أبـو
الشـهـيـديـن أبـنـاء الـرسـول وهـــمُ هـمُ
هـمُ بـاهـلـوا نـجـران مـن داخـل العبا
فـعـاد المـبـادي عـنـهـم وهـــو مـفـحـمُ
وأقـبـل جـبـريـلُ يـقـول مـفـاخـرًا
لمـيـكـال مـن مـثـلي وقـد صـــرتُ منهمُ

فـمَـنْ مـثـلي في الـعـالـمين وقـد غـدا
لهـم سـيِّـدُ الأمـلاكِ جـبريـل يخـدمُ

وهي طويلة، منشورة في المناقب، وله غيرها.

تـوفِّي في الجبل سـنة خمسـمائة وثمانين تقريبًا، ولـه ذريَّة فضلاء، بقـوا إلى الألف في الجبل[1].

وذكره الشـيخ الطهرانيّ: الشيخ شهاب الدِّين أحمد بن الشيخ شرف الدِّين أبو عبد الله الحسـين العوديّ العامـليّ الجزينيّ، فاضل عالم علَّامة شـاعر أديب، وله أرجوزة في شرح (الياقـوت في الكلام، وغير ذلك)، والَّذي يقـوى في ظنِّي، أنَّه لم يكن مأخذ ما في كشـف الحجب إلَّا كلام صاحب أمل الآمل، وكانت صورة هذه الترجمة في نسخة رآها من أمل الآمل، شـهاب الدِّين إسـماعيل بن شرف الدِّين حسـين كما ذكره، والظاهر أنَّ نسخته هي الصحيحة؛ لانَّ شهاب الدِّين، وإن كان لقبًا أكثريًّا لمن كان اسمه أحمد، لكن شـدَّة مراعاة الشَّـيخ الحُرِّ لترتيب الحروف في أسـماء المترجمين في كتابه، كما يشاهَد منه، تُبعِـد جـدًّا احتمال وقوع خلاف الترتيـب عنه، كذلك بذكر أحمد بن الحسـين بعد أحمد ابن نعمة الله، وقبل إسـماعيل بن عليّ، بل تقرِّب جـدًّا احتمال أنَّه بعد الفراغ عن تراجم الأحمدَين، بدأ بإسماعيل بن الحسين، ثمَّ إسماعيل بن علي، وعلى كلٍّ، فلم نعلم طبقة هذا النَّاظم وعصره، والظَّاهر أنَّه من أقرباء ابن العوديّ المشـهور، الَّذي كان تلميذ الشَّـهيد الثَّـاني، وهو: محمَّد بن عليّ بن الحسـن العـوديّ الجزينيّ، مؤلِّف (بغيـة المريد في ترجمة أحوال أستاده الشَّيخ زين الدين الشهيد)[2].

لم نجد، بحسب اطِّلاعنا ومراجعتنا، في كتب التراجم المتوفِّرة في المكتبة المتخصِّصة

(١) الطليعه من شعراء الشيعة: الشيخ محمَّد السماوي: ١ / ١٨.
(٢) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني: ١ / ٤٨٠.

بحياة المؤلِّفين والعلماء، بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ عن سنة ولادته ولا وفاته، ولا أساتذته ولا مؤلَّفاته، سوى ما ذكرته من نزرٍ فيها.

وقد أوردت أبرز ما قالوا، وأرجو من الله أن أكون قد وفِّقت لبيان جانب من ترجمة هذا العالم الكبير، والله الموفِّق.

فصلٌ في التَّوحيد

معرفةُ الله تعالى واجبةٌ[1]، لوجوب شكره على أصول النِّعم[2]، ولا طريق إلى معرفته إلَّا بالنَّظر، فوجبَ النَّظرُ؛ لوجوب ما لم يتمّ الواجب إلَّا به[3].

والنَّظرُ[4]: هو الفِكْر، والفِكْر[5]: تلون في الجَواهِر[6]، والأجسام[7]،

(١) ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلَّامة الحِلِّيّ: ٢٦٠.

(٢) وفي هذا المعنى إشاراتٌ كثيرة لوجوب شكره عليه السلام. ينظر: الكافي، الكلينيّ: ٢/ ٩٤، باب الشكر، وينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ١٠/ ٢٥٣ (الفصل الرابع: في التنبيه على وجوب شُكر النِّعم).

(٣) ينظر: المسلك في أصول الدين، المحقِّق الحِلِّيّ: ٩٨.

(٤) النظر: هو تجريد الذهن عن الغفلات، بمعنى: إخلائه عن الصَّوارف والشواغل العائقة عن إشراق النُّور الإلهيّ الموجِب لفيضان المطلوب، أو تحديق العقل نحو المعقولات. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازانيّ: ١/ ٣٢. وأيضًا ينظر: شرح المصطلحات الفلسفيَّة، مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٤٠٥.

(٥) الفكر هو: حركة النفس في المعاني، واحترز بقيد المعاني عن التَّخيل، على ما قال في شرح الإشارات: إنَّ الفكر قد يطلق على حركة النَّفس بالقوة التي آلتها مقدم البطن الأوسط في الدماغ أي حركة كانت، إذا كانت تلك الحركة في المعقولات، وأمّا إذا كانت في المحسوسات فقد تسمى تخيلًا. شرح المقاصد في علم الكلام: التفتازاني: ١/ ٣٢- ٣١. ينظر: شرح المصطلحات الفلسفية: مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٤٠٥.

(٦) الجوهر، قالوا في معناه: الجوهر الخارجيّ والذِّهنيّ والجوهر الفرد، والجوهر المجرَّد، والجوهر المحسوس والمعقول، والجوهر المفارق. يراجع: المصدر المتقدِّم: ١/ ٨٨.

(٧) الجسم: هو الجوهر القابل لفرض الأبعاد الثلاثة. الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة: صدر الدين محمَّد الشيرازيّ: ٦/ ٣. ينظر: شرح المصطلحات الفلسفيَّة: ١/ ٣٨٢.

والأَعراض[١]، التي لا تدخل تحت مقدورنا.

والأجسام مُحدَثة؛ لأنَّها لا تخلو من الحوادث، وما لم يخلُ من المُحدث، فهو مُحدث مثله[٢].

وكلُّ مُحدَث يحتاج إلى مُحدِث بالضرورة، كالبناء، والكتابة.

والصَّانع جلَّت عظمته قديم[٣]؛ لانتهاء الحوادث إليه.

ويجبُ أنْ يكون قادرًا[٤]؛ لوقوعِ الفعل منه على وجه الجواز.

وهو تعالى عالم[٥]؛ لوقوع الأحكام وتكرُّره منه.

(١) العرض الخاصّ كليَّة تحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط حملاً غير ذاتيّ.
و العرض العامُّ كلِّي يُطلق على حقائق مختلفة. شرح المصطلحات الفلسفية، مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٢١٠. وأيضًا ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلَّامة الحِلِّيّ: ٢٠٨.

(٢) الحدوث قالوا: إنَّ الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث، فالأجسام كلُّها حادثة، وكلُّ حادثٍ مفتقر إلى مُحدث، فمحدثها غير جسم ولا جسمانيّ، وهو الباري جلَّ ذِكرُه، دفعًا للدور والتسلسل. ينظر: الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، صدر الدين الشيرازيّ: ٨/ ٤٧. شرح المصطلحات الفلسفيَّة، مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٩٧.

(٣) هو الَّذي يكون على حالة واحدة لا يتغيَّر ولا يستحيل و لا يحدث له حال، وذلك ليس يوجد موجود هذا شأنه إلَّا الله الواحد الأحد. معجم المصطلحات الفلسفيَّة: ١/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: المسلك في أصول الدين: المحقِّق الحِلِّيّ: ٤٣. ومعنى القادر: الذي يصحُّ أنْ يفعل وأنْ لا يفعل، إذا كان الفِعل ممكنًا، ولم يمنع منه مانع.
وفي التوحيد، الشَّيخ الصدوق: ١٩٨: إنَّ الأشياء لا تطيق الامتناع منه، وممَّا يريد الإنفاذ فيها، وقد قيل: إنَّ القادر من يصحُّ منه الفعل، إذا لم يكن في حكم الممنوع.

(٥) التوحيد، الشيخ الصدوق: ٢٠١. العليم، معناه: أنَّه عليم بنفسه، عالم بالسرائر، مطَّلع على الضمائر، لا يخفى عليه خافية، ولا يعزب عنه مثقال ذرَّة، عَلِمَ الأشياء قبل حدوثها، وبعد ما أحدَثَها، سرَّها وعلانيَتها، ظاهرها وباطنها، وفي عِلمه ﷻ بالأشياء، على خلاف عِلمِ الخَلق، دليل على أنَّه تبارك وتعالى بخلافهم في جميع معانيهم، والله عالم لذاته.=

وهو حيٌّ[1]؛ لثبوت كونه قادرًا عالمًا.

وهو موجود[2]؛ لاستحالة وقوع الفعلِ من المعدوم، ويستحقُّ هذه الصفات لنفسه، لا لمعانٍ قديمة؛ لبطلان قديم ثانٍ معه، ولا لمعانٍ محدثة؛ لاستحالة حصولها منه أو من غيره من دون حصولها[3].

وهو مُدرِك للمُدرَكات، سميعٌ بصير[4]؛ لثبوت كونه عالمًا بتفاصيل العلم، وهو: خلق المسموعات والمبصرات[5].

=والعالِمُ من يَصحُّ منه الفعل المُحكم المتقن، فلا يقال: إنَّه يَعلم الأشياء بعلم كما لا يثبت معه قديم غيرَه، بل يقال: إنَّه ذاتٌ عالمةٌ، وهكذا يقال في جميع صفات ذاته.

(١) الحي، معناه: أنَّه الفَعَّال المُدبِّر، وهو حيٌّ لنفسه، لا يجوز عليه الموت والفناء، وليس يحتاج إلى حياة بها يحيى. التوحيد، الشيخ الصدوق: ٢٠١.

(٢) ويجب أن يكون تعالى موجودًا؛ لاستحالة وقوع التأثيرات من معدوم؛ لأنَّه لو أثر معدومًا، لا يكن فرق بين وجوده وعدمه. ينظر: تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبيّ: ٧٥.

(٣) ينظر: تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبيّ: ٧٥.

(٤) ينظر: الاقتصاد، الشيخ الطوسيّ: ٣٠. ويجب أيضًا أن يكون سميعًا بصيرًا؛ لأنَّه حيٌّ لا آفة به. وفائدة السميع البصير أنَّه على صفة يجب معها أن يسمع المسموعات، ويبصر المبصرات، وذلك يرجع إلى كونه حيًّا لا آفة به. وعلى هذا يوصَف تعالى بذلك في الأزل، ولو كان له بكونه سميعًا بصيرًا صفة زائدة على ما قلناه؛ لجاز أن يكون الواحد منَّا حيًّا لا آفة به، ولا يوصَف بأنَّه سميعٌ بصيرٌ، والمعلوم خلاف ذلك.

وأمَّا سامعٌ مبصرٌ، فمعناه: أنَّه مُدرك للمسموعات والمبصرات، وذلك يقتضي وجود المسموعات والمبصرات؛ ولذلك لا يوصَف بهما في الأَزل.

(٥) عليّ بن إبراهيم عن محمَّد بن خالد الطيالسيّ عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: **لم يزل الله عزّ وجلّ ربّنا والعلم ذاته ولا معلوم.**

قيل: علمه بالشيء قبل وجوده، هو العلم بأنَّه سيقع، لا العلم بأنَّه واقع؛ لأنَّه جهل.

أقول: الجهل إنَّما يلزم لو علم أنَّه واقع في غير وقته، والحقُّ أنَّ علمه بما وقع، وما هو واقع، وما سيقع على نحوٍ واحدٍ، من غير ترتُّب، بالنَّظر إلى ذاته المقدَّسة المنزَّهة عن الامتداد الزَّمانيّ ولواحقه من الماضويَّة والحاليَّة والاستقباليَّة والتقدُّم والتأخُّر. وإنَّما هذه الأمور تتحقَّق في=

وهو مريد[١] وكاره؛ لوقوع الفعل منه على وجه دون وجه وفي وقت دون وقت.

وهو غنيّ[٢]؛ لأنَّ الحاجة لا تكون ألَّا لنفع أو لدفع

=المعلومات المتغيِّرة الزَّمانيَّة المترتِّبة في حدِّ أنفسها، فعلمه بها في القيمة كعلمه بما هو واقع الآن، وعلمه بما هو واقع الآن كعلمه بما وقع في زمن الطوفان، من غير تغيُّر وتفاوت في علمه أصلًا.

(والسَّمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته ولا مبصر) اختلف العلماء في أنَّ السَّمع والبصر نفس العلم بالمسموعات والمبصرات، أو صفة أُخرى غيره؟ فذهب المحقِّقون إلى الأوَّل، وذهب طائفة إلى الثاني.

وقالوا: ذكرهما مع العلم في كثير من الآيات والروايات، وإثباتهما بالدَّليل، بعد إثبات العلم بجميع المعلومات، دليل على المغايرة، والحقُّ هو الأوَّل؛ لدلالة كثير من الروايات الآتية عليه، وذِكر الخاصِّ مع العامِّ شائع، وإثباتهما بالدليل بعد إثبات عموم العلم للدلالة على تحقُّق هذا العلم المخصوص له سبحانه.

أَعني العلم بالمسموع والمبصر من حيث أنَّه مسموع ومبصر، حتَّى أنَّهما حاضران عنده على هذه الحيثيَّة بالمشاهدة الذاتيَّة بلا آلة، كما أنَّهما حاضران عندك بالمشاهدة العينيَّة والملاحظة الآليَّة، فإثبات السَّمع والبصر من حيث أنَّهما علم داخل تحت إثبات العلم مطلقًا، ومن حيث الخصوصيَّة المذكورة مفتقر إلى دليل على حِدَة، فإن قلت: كما أنَّه تعالى عالم بالمسموع والمبصر بالحيثيَّة المذكورة وكذلك هو عالم بالملموس مثلًا من حيث أنَّه ملموس، فلِمَ لا يُطلَق عليه اللامس للدلالة على أنَّه عالم بالملموسات بالحيثيَّة المذكورة؟ قلنا: لا ريب في أنَّه عالم بها من هذه الحيثيَّة، لكنَّ إطلاق الاسم عليه موقوف على الإذن، حتَّى أنَّه لو لم يقع الإذن على إطلاق السميع والبصير عليه، لما أطلقناهما عليه. ينظر: شرح أصول الكافي: المولى المازندرانيّ: ٣/ ٢٤١. وأيضًا مسألة في الإرادة، الشيخ المفيد: ١٥.

(١) الاقتصاد، الشيخ الطوسيّ: ٣٠. ويجب أيضًا أن يكون تعالى مريدًا وكارهًا؛ لأنَّه ثبت أنَّه آمرٌ وناهٍ ومخبِر؛ والأمر لا يقع إلَّا ممَّن هو مُريد للمأمور به؛ والنَّهي لا يقع نهيًا إلَّا مع كراهية المنهيّ عنه، والخبر لا يقع خبرًا إلَّا بإرادة كونه خبرًا؛ بدلالة أنَّ هذه الصيغ كلُّها توجد فيما ليس بأمرٍ ولا نهيٍ ولا خبرٍ.

(٢) التوحيد، الشَّيخ الصّدوق: ٢٠٨، الغنيّ، معناه: أنَّه الغنيُّ بنفسه عن غيره، وعن الاستعانة=

ضرر[1]، وهما توابع اللَّذَّة والألم، وهما من توابع الشَّهوة والنَّفار، وهما عرضان يحتاجان إلى محل، وهو يتعالى عن ذلك.

ولا يصحُّ عليه الرؤية[2]؛ لا ستحالة المقابلة، أو حكمها عليه.

=بالآلات والأدوات وغيرها، والأشياء كلُّها سوى الله ﷻ متشابهة في الضَّعف والحاجة؛ لا يقوم بعضها إلَّا ببعض، ولا يستغني بعضها عن بعض.

وفي الكافي، أبو الصَّلاح الحلبي: ٤٤. ثبوت كونه تعالى قديمًا مقتضٍ لكونه سبحانه غنيًّا تستحيل عليه الحاجة؛ لأنَّ الحاجة لا تكون إلَّا لاجتلاب نفعٍ أو دفع ضررٍ، من حيث علمنا استحالة الحاجة على من يستحيل عليه الضرر والنفع، كالموات والجماد؛ والنفع والضرر لا يجوزان إلَّا على من يلذُّ ويألم؛ لأنَّ الحيَّ إنَّما ينتفع بما يلذُّ به أو يسرُّ له، ويستضرُّ بما يألم به، أو يغتمَّ لأجله، واللذة والألم لا يجوزان إلَّا على ذي شهوة ونفور؛ إذ معنى ملتذّ أنَّه أدرك ما يشتهيه، ومعنى ألم أنَّه أدرك ما ينفر عنه، ومعنى مسرور أنَّه اعتقد أو ظنَّ وصول نفعٍ إليه أو إلى من يجري مجراه، واندفاع ضرر، ومعنى مغتمّ أنَّه اعتقد أو ظنَّ وصول ضرر إليه، أو إلى من يجري مجراه، أو فوت نفع، فعاد معنى السرور والغمّ إلى النفع والضرر.

(١) الاقتصاد، الشيخ الطوسي: ٤١. ولا يجوز عليه تعالى الحاجة؛ لأنَّ الحاجة لا تجوز إلَّا على مَن يجوز عليه المنافع والمضار؛ والمنافع والمضار لا يجوزان إلَّا على من تجوز عليه الشهوة والنفار؛ وهما يستحيلان عليه تعالى. والَّذي يدلُّ على أنَّه يستحيل عليه الشَّهوة والنَّفار أنَّه ليس في الفعل، لا بنفسه ولا بواسطة، ما يدلُّ على كونه مشتهيًا ونافرًا، وقد بيَّنَّا أنَّه لا يجوز إثباته على صفة لا يقتضيها الفعل لا بنفسه ولا بواسطة. وأيضًا فالشَّهوة والنَّفار لا يجوزان إلَّا على الأَجسام؛ لأنَّ الشَّهوة تجوز على مَن إذا أدرك المشتهي، صلح عليه جسمه [وإذا أدرك ما ينفر عنه، فسدَ عليه جسمه]، وهما يقتضيان كون من وجدا فيه جسمًا، وقد بيَّنَّا أنَّه ليس بجسم، فيجب إذًا نفي الشَّهوة والنَّفار عنه. وإذا انتفيا عنه، انتفت عنه المنافع والمضار، وإذا انتفيا عنه، انتفت عنه الحاجة، ووجب كونه غنيًّا؛ لأنَّ الغنيَّ هو الحيُّ الَّذي ليس بمُحتاج.

(٢) عيون أخبار الرِّضا عليه السلام، الشيخ الصَّدوق: ٢/ ١٧٨، كيف يجوز أن يكون كلَّم الله موسى بن عمران عليه السلام، ولا يعلم أنَّ الله تبارك وتعالى ذِكرُه لا يجوز عليه الرؤية حتَّى يسأله هذا السؤال؟.

قال الرِّضا عليه السلام: **إنَّ كليم الله موسى بن عمران عليه السلام علم أنَّ الله تعالى أعزُّ أن يُرَى بالأبصار، ولكنَّه لـمَّا كلَّمه الله ﷻ، وقرَّبه نجيًّا، رجع إلى قومه، فأخبرهم أنَّ الله ﷻ كلَّمه وقرَّبه وناجاه، فقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ حتَّى نستمع كلامه، كما سمعت، وكان القوم سبعمائة ألف رجل، فاختار منهم=**

ولا يجوز أن يكون جوهرًا أو جسمًا أو عرضًا؛ لثبوت قدمه وحدوثها أجمع(١).

ولا يجوز أن يُدرَك بشيء من الحواس(٢)؛ لأنَّها لا يدركها بها إلَّا ما كان جسمًا أو

=سبعين ألفًا، ثُمَّ اختار منهم سبعة آلاف، ثُمَّ اختار منهم سبعمائة، ثُمَّ اختار منهم سبعين رجلًا لميقات ربِّهم؛ فخرج بهم إلى طور سَيناء، فأقامهم في سفح الجبل، وصعد موسى إلى الطور، وسأل الله تعالى: أن يكلِّمه ويُسمِعهم كلامه؛ فكلَّمه الله تعالى ذِكرُه، وسمعوا كلامه من فوق وأسفل ويمين وشمال ووراء وأمام؛ لأنَّ الله ﷻ أحدثه في الشجرة وجعله منبعثًا منها، حتَّى سمعوه من جميع الوجوه، فقالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾ بأنَّ هذا الَّذي سمعناه كلام الله: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾، فلمَّا قالوا هذا القول العظيم، واستكبروا وعتوا، بعث الله ﷻ عليهم صاعقة فاخذتهم بظلمهم فماتوا، فقال موسى: يا ربِّ ما أقول لبنى إسرائيل إذا رجعت إليهم وقالوا: إنَّك ذهبت بهم فقتلتهم؟! لأنَّك لم تكن صادقًا فيما ادَّعيت من مناجاة الله ﷻ إيَّاك، فأحياهم الله وبعثهم معه، فقالوا: انَّك لو سَألْتَ اللهَ أن يُريك ننظر إليه؛ لأجابك، وكنت تخبرنا كيف هو فنعرفه حقَّ معرفته؟ فقال موسى: يا قوم إنَّ الله تعالى لا يُرَى بالأبصار ولا كيفيَّة له، وإنَّما يُعرَف بآياته ويعلم بأعلامه، فقالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾ حتَّى تسأله، فقال موسى: يا ربِّ إنَّك قد سمعت مقالة بني إسرائيل، وأنت أعلم بصلاحهم، فأوحى الله جلَّ جلاله: يا موسى سَلني ما سألوك، فلن أؤاخذك بجهلهم، فعند ذلك قال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾ وهو يهوي ﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾ بآيةٍ من آياته ﴿جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾، يقول: رجعت إلى معرفتي بك عن جهل قومي ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ منهم بأنَّك لا تُرَى.

(١) روضة الواعظين، الفتَّال النيسابوريّ: ٢٤. ولا يجوز أن يكون الله تعالى جسمًا، ولا جوهرًا ولا عرضًا، ولا من له صفات الأجسام والأعراض؛ لأنَّ هذه الأشياء محدثة، وقد ثبت إنَّه قديم.

(٢) الحواس الظَّاهرة: اللَّمس والبصر والسَّمع والشَّم والذَّوق. إنَّ القوَّة المدركة إمَّا أن تكون مدركة للجزئيَّات أو الكلِّيَّات. والمدركة للجزئيَّات إمَّا أن تكون من الحواسِّ الظَّاهرة، فقد عرفتها؛ وإمَّا أن تكون من الحواسِّ الباطنة. فالمدرك للصور الجزئيَّة يسمَّى حسًّا مشتركًا، وهو الَّذي تجتمع فيه صور المحسوسات الظَّاهرة كلُّها.

والمدرك للمعاني الجزئيَّة يسمَّى وهمًا. ثمَّ لكلٍّ واحدةٍ من هاتين القوَّتَين خزانة، فخزانة الحسِّ المشترك هي الخيال، وخزانة الواهمة هي الحافظة، فهذه قوى أربع. قوَّة الحسِّ المشترك، قوَّة=

جوهرًا أو عرضًا، وهو يتعالى عن ذلك.

وليس له ماهيَّة[1]، ولا صفة زائدة على ما ذكرناه؛ لاستحالة أقامة دليل على ذلك، وهو واحد؛ لاستحالة وقوع الفعل، مع فرض الممانعة من اثنين أو أكثر من ذلك، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2].

وهو متكلّم لوقوع الكلام منه[3]، وكلامه محُدث، لأنّه: مؤلّف من الحروف والأصوات المعقولة، ولقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[4].

=الخيال، القوَّة الحافظة، القوَّة المتخيِّلة، قوَّة الوهم. شرح المصطلحات الفلسفيَّة: مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٢٨٥.

(١) شرح المصطلحات الفلسفيَّة، مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٣٤٣. هو: الهويَّة اللَّازمة للوجود. ماهيَّة الجسم مركَّبة، بحسب الوجود الخارجيّ، من جزأين، هما الهيولي و الصورة. ما به يُجاب عن السؤال بما هو.

قد يفسَّر بما به الشَّيء هو هو. كلُّ وجود له خصوصيَّة معنًا لازم له، من غير جعل يتعلَّق به بالذَّات، بل جعله تابع لجعل ذلك الوجود، إن كان مجعولًا. وذلك المعنى هو المسمَّى عند أهل الله بالعين الثَّابت، وعند الحكماء بالماهيَّة، وعند بعض العرفاء بالتَّعيُّن. ما به الشَّيء هو ما يُقال في جواب ما هو.

(٢) سورة الإخلاص، الآية: ١.

(٣) تقريب المعارف: أبو الصَّلاح الحلبيّ: ١٠٦، وهو تعالى متكلِّم، وكلامه فعله. وأولى ما حدَّ به الكلام أن يُقال: هو ما تألَّف من حرفَين فصاعدًا من الحروف المعقولة، إذا وقع ممَّن يصحُّ منه أو من قبيله الإفادة.

الدلالة على ذلك: أنَّه متى تكاملت هذه الصفات كان كلامًا، وإن اختلَّ شيء منها لم يكن كلامًا.

وإذا ثبت أنَّه من جنس الصوت، وعلمنا ضرورة تجدُّده بعد عدم؛ لإدراكنا له بعد أن كنَّا غير مُدركِين له، وعدمه بعد وجوده، لانتفاء كونه مدركًا في الثاني من حال إدراكه، إذ لو كان باقيًا لاستقرَّ إدراكنا له، فثبت أنَّه محدث. والمتكلِّم من فعل الكلام، بدليل وقوعه بحسب أحواله.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٢.

وهـو قادرٌ على القبيح[١]؛ لأنَّه قادر لذاته، والقـادر للذات غير متناهي المقدور[٢]؛ ولأنَّه أقدر منَّا، وهو لا يفعله ولا يريده ولا يأمر به؛ لعلمه بقبحه وغناه عنه، فعلى هذا: جميع ما فعله وأمر به وأباحه حسن، لا وجه من وجوه القبح فيه[٣].

(١) الاقتصاد: الشـيخ الطوسـيّ: ٤٨. والقبيح: هو كلُّ فعلٍ إذا وقع من عالم بقبحه أو متمكِّن من العلم بقبحه، اسـتحقَّ عليه الذَّمَّ على بعض الوجوه. والعلم بقبـح القبائح ووجوب الواجبات يكـون عقليًّا وشرعيًّـا، فالعقليَّات؛ كالعلم بقبـح الظُّلم والجهل والكـذب، العاري من نفع أو ضرر، والعبـث، وغـير ذلك، والواجبـات: كالعلم بوجـوب ردِّ الوديعـة، والإنصاف وقضاء الدين والعلم بحسـن الإحسـان، وغـير ذلك. وأمَّا ما يُعلَم بالشَّـرع فكلُّ مـا لا يمكن معرفته بالعقـل، كالعبادات الشرعيَّة من الصـلاة والزكاة والصوم والحجِّ، وغـير ذلك، وكقبح شرب الخمر والزِّنا، وغير ذلك، فإنَّه لا مجال للعقل في العلم بذلك.
والذي يدلُّ على ما قلناه من أنَّ العلم بما تقدَّم، هو العقل دون الشَّـرع، هو أنَّ كلَّ عاقل مفطور العقـل يعلم قبـح الظلم وقبح الجهل والكذب والعبث، فلـو لا أنَّ طريق ذلك العقل؛ لما وجب شـمول العلم لجميع العقلاء، ولكان يقف على مَن علم صحَّة السمع. وفي علمنا باشتراك جميع العقـلاء من موحِّدٍ وملحـدٍ ومقرٍّ بالنبوَّات وجاحدٍ لها في العلم بذلك، دليل على أنَّ طريق ذلك العقل.

(٢) ينظر: عيون أخبار الإمام الرِّضا عليه السلام، الشَّيخ الصدوق: ٢/ ١٠٧ وما بعدها.

(٣) الـكافي، للحلبـيّ، أبـو الصَّـلاح: ٤٧. إنَّـه تعالى عـادلٌ، هو أنَّـه لا يخلُّ بواجـبٍ في حكمته، ولا يفعـل قبيحًـا، بالبرهان كونـه تعالى عالمًا لا يجهل شـيئًا وغنيًّا لا يحتـاج إلى شيء ثبت كونه عـادلًا مـن حيث كان وقوع القبيح لا يصحُّ إلَّا لجهلٍ به أو لسـهوٍ عنه أو حاجة إليه، وكلُّ ذلك مستحيلٌ فيه تعالى، فيجب القطع على كونه عادلًا، والحكم بجميع أفعاله وما يتعلَّق بها بالحسن.
وهذا القدر كافٍ في تنزيهه سـبحانه عن القبيح على جهة الجملة، وإن فقدنا العلم بوجه الحسـن في كلٍّ منها على جهة التفصيل، غير أنَّا نسلك منهج السَّلف رضي الله عنهم في بيان وجه الحكمة في جميع ما فعله سـبحانه، وأمر به وأباحه، على جهة التفصيل؛ لتكمل الفائدة، وتسـقط الشـبهة في ذلـك من كلِّ وجه. فـأوَّل ذلك إثبات العقل طريقًا إلى العلـم بوجوب واجبات وقبح قبائح وجبت وقبحت لما هي عليه؛ ليكون الكلام في العدل وفسـاد الجبر مبنيًّا على ذلك، وقد سـلف بيـان ذلـك، وأوضحنا أنَّ العلم بوجوب الصدق والإنصاف وسـائر الواجبـات الأولة، وقبح الظلم والكذب وسـائر القبائح الأولة، ضروري من أوائل العقول، لا تعلُّق للعبد به، وأنَّه إنَّما=

فصل النُّبوَّة

والنُّبوة[1] حسنةٌ لا ينفكُ حسنها من وجوبها؛ لأنَّه لا يمتنع أن تكون في أفعالنا

=وجبت الأفعال؛ لكونها صدقًا و إنصافًا، وقبحت التروك؛ لكونها ظلمًا وكذبًا، فأغنى عن إعادتها ههنا. وإذا ثبت ذلك، وجب إثباته سبحانه قادرًا على القبيح؛ ليصحَّ تنزيهه عنه، والدالَّة على ذلك ثبوت كونه تعالى قادرًا لنفسه، وذلك يقتضي كونه سبحانه قادرًا على كلِّ ما يصحُّ كونه مقدورًا، والقبيح من جملة المقدورات بغير شبهة، فيجب أن يكون قادرًا عليه. وأيضًا فإنَّ صفة القبح وجهٌ للفعل، كالحسن، وليس بجنس، فيجب؛ لكونه تعالى قادرًا على سائر الأجناس، أنْ يكون قادرًا على وجوهها التي يحدث عليها.

(١) النُّبوَّة: النَّبيّ، هو الإنسان المُخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر.

وعرِّف النَّبيّ: بأنَّه الإنسان المُخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر، فبقيد الإنسان يخرج المَلك، وبقيد المُخبر عن الله يخرج المخبر عن غيره، وبقيد عدم واسطة بشر يخرج الإمام والعالم، فإنَّهما مُخبران عن الله تعالى بواسطة النبيّ ﷺ. إذا تقرَّر هذا، فاعلم أنَّ النبَّوة، مع حسنها، واجبة في الحكمة.

والدَّليل على ذلك، هو أنَّه لـمَّا كان المقصود من إيجاد الخلق هو المصلحة العائدة إليهم، كان إسعافهم بما فيه مصالحهم وردعهم عمَّا فيه مفاسدهم واجبًا في الحكمة؛ وذلك إمَّا في أحوال معاشهم، أو أحوال معادهم.

أَمَّا في أحوال معاشهم: فهو أنَّه لـمَّا كانت الضرورة داعية في حفظ النَّوع الإنسانيّ إلى الاجتماع الذي يحصل معه مقاومة كلِّ واحدٍ لصاحبه فيما يحتاج إليه، استلزم ذلك الاجتماع تجاذبًا وتنازعًا يحصلان من محبَّة كلِّ واحدٍ لنفسه، وإرادة المنفعة لها دون غيرها، بحيث يفضي ذلك إلى فساد النَّوع واضمحلاله.

فاقتضت الحكمة وجود عدل يفرض شرعًا يجري بين النَّوع، بحيث ينقاد كلُّ واحدٍ إلى أمره، وينتهي عند زجره.

ثمَّ لو فرض ذلك الشَّرع إليهم؛ لحصل ما كان أوَّلًا، إذ لكلِّ واحدٍ رأيٌ يقتضيه عقله،=

ما هو مفسدة مقرب إلى فساد، وما هو حسن مقرب إلى صلاح، ولا نعلم الفرق بينهما

=وميلٌ يوجبه طبعه، فلا بدَّ حينئذٍ من شارعٍ متميِّزٍ بآياتٍ ودلالاتٍ تدلُّ على صدقه، كي يشرع ذلك الشرع مبلِّغًا له عن ربِّه، يَعِدُ فيه المطيع، ويتوعَّد العاصي؛ ليكون ذلك أدعى إلى انقيادهم لأمره ونهيه.

وأمَّا في معادهم: فهو أنَّه لـمَّا كانت السعادة الأُخرويَّة لا تحصل إلَّا بكمال النَّفس بالمعارف الحقَّة والأعمال الصالحة، وكان التعلُّق بالأمور الدنيويَّة، وانغمار العقل في الملابس البدنيَّة مانعًا من إدراك ذلك على الوجه الأتمِّ والنَّهج الأصوب، أو يحصل إدراكه، لكن مع مخالجة الشكِّ، ومعارضة الوهم.

فلا بدَّ حينئذٍ من وجود شخصٍ لم يحصل له ذلك التعلُّق المانع؛ بحيث يقرِّر لهم الدَّلائل ويوضِّحها لهم، ويزيل الشبهات ويدفعها، ويعضد ما اهتدت إليه عقولهم، ويبيِّن لهم ما لم يهتدوا إليه، ويذكِّرهم خالقهم ومعبودهم، ويقرِّر لهم العبادات والأعمال الصالحة، ما هي، وكيف هي، على وجهٍ يوجِب لهم الزُّلفى عند ربِّهم، ويكرِّرها عليهم؛ ليستحفظوا التذكير بالتكرير، كي لا يستولي عليهم السَّهو والنسيان اللَّذان هما كالطبيعة الثانية للإنسان.

وذلك الشخص المُفتقر إليه في أحوال المعاش والمعاد، وهو النَّبيّ صلى الله عليه وآله، والنَّبيُّ واجبٌ في الحكمة، وهو المطلوب.

ينظر: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادى عشر، العلَّامة الحِلِّيّ: ٨١.

محمَّد بن يحيى، عن أحمد بن محمَّد، عن الحسن بن محبوب، عن الأحول، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرَّسول والنَّبيِّ والمحدَّث، قال: **الرَّسول الَّذي يأتيه جبرئيل قبلًا فيراه ويكلِّمه، فهذا الرسول، وأمَّا النَّبيّ فهو الَّذي يرى في منامه، نحو رؤيا إبراهيم، ونحو ما كان رأى رسول الله صلى الله عليه وآله من أسباب النبوَّة قبل الوحي، حتَّى أتاه جبرئيل عليه السلام من عند الله بالرسالة، وكان محمَّد صلى الله عليه وآله حين جمع له النبوَّة وجاءته الرِّسالة من عند الله، يجيئه بها جبرئيل، ويكلِّمه بها قبلًا، ومن الأنبياء من جمع له النبوَّة، ويرى في منامه، ويأتيه الروح ويكلِّمه ويحدِّثه، من غير أن يكون يرى في اليقظة، وأمَّا المُحدَّث فهو الَّذي يحدَّث فيسمع، ولا يعاين ولا يرى في منامه.**

الكافي: الكليني: ١/ ١٧٦.

قال سيِّد البلغاء في النَّهج الشريف، يصف رسول الله محمَّد صلى الله عليه وآله: **حَتَّى أَفْضَتْ كَرَامَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَأَخْرَجَهُ مِنْ أَفْضَلِ الْمَعَادِنِ مَنْبِتًا، وَأَعَزِّ الأَرُومَاتِ مَغْرِسًا، مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي صَدَعَ مِنْهَا أَنْبِيَاءَهُ، وَانْتَجَبَ مِنْهَا أُمَنَاءَهُ، عِتْرَتُهُ خَيْرُ الْعِتَرِ، وَأُسْرَتُهُ خَيْرُ الأُسَرِ، وَشَجَرَتُهُ خَيْرُ الشَّجَرِ، نَبَتَتْ فِي حَرَمٍ، وَبَسَقَتْ فِي كَرَمٍ، لَهَا فُرُوعٌ طِوَالٌ، وَثَمَرٌ لَا يُنَالُ.=**

ضرورة؛ لأنَّ معرفة الله تعالى لا تكون ضروريَّة؛ وهذا أفرع عليها، والفرع لا يكون أقوى من الأصل، فلم يبقَ يتميَّز لنا إلَّا بالبعثة[1]، فوجب فيها البعثة لذلك[2]، ولم ينفكّ وجوبها عن حسنها، والنسخ حسن؛ لأنَّه من فعله تعالى، وهو تابع للمصالح؛ وهو جائزٌ عقلًا، وواقعٌ سمعًا[3]. والدَّليل على نبوَّة نبيِّنا محمَّد صلى الله عليه وآله ادِّعاؤه النبوَّة[4]،

=ثمَّ قال عليه السلام: **فَهُوَ إِمَامُ مَنِ اتَّقَى، وَبَصِيرَةُ مَنِ اهْتَدَى، وسِرَاجٌ لَمَعَ ضَوْؤُهُ، وَشِهَابٌ سَطَعَ نُورُهُ، وَزَنْدٌ بَرَقَ لَمْعُهُ؛ سِيرَتُهُ الْقَصْدُ، وَسُنَّتُهُ الرُّشْدُ، وَكَلَامُهُ الْفَصْلُ، وحُكمُهُ العَدْلُ، أَرسَلَهُ عَلى حينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسل، وهفوة عن العمل، وغباوة من الأمم.**

نهج البلاغة: الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: الخطبة ٩٤: ١/ ١٨٥.

والنبيُّ: هو الشَّخص المؤيَّد بالتَّأييد الإلهيّ الواضع للشَّرائع والأحكام، الَّتي يفيد انتظام أمور النَّاس في معاشهم ومعادهم، بحسب الاجتماع والانفراد، إذا أطاعوه، هو مَن اجتمع فيه خواصٌّ ثلاث:

الأوَّل: أن يكون له اطِّلاع على المغيَّبات الكائنة، والماضية، والآتية.

والثَّاني: ظهور الأفعال الخارقة للعادة، لكون هيولي عالم العناصر مطيعة له، وهذا بناءً على تأثير النُّفوس في الأجسام وأحوالها.

والثَّالث: أن يرى الملائكة مصوَّرة بصور محسوسة، ويسمع كلامهم وحيًا من الله تعالى إليه.

شرح المصطلحات الفلسفيَّة، مجمع البحوث الإسلاميَّة: ١/ ٤٠٣.

(١) المرويُّ عن أهل البيت عليهم السلام، وأهل البيت أدرى بما فيه، وأقرب إلى معرفة شؤون النَّبيّ صلى الله عليه وآله الخاصَّة، أنَّ بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله كانت في السابع والعشرين من شهر رجب، وهذا هو المشهور، بل أدَّعى المجلسيّ الأجماع عليه عند الشِّيعة.

الصحيح من سيرة النبي صلى الله عليه وآله: السيِّد جعفر مرتضى: ٢/ ٢٤٤.

(٢) العبارة غير واضحة؛ لرداءة في المخطوطة، ويقوى في ظنِّي أنَّها كما بيَّنَّا.

(٣) والمراد في بيان العبارات الآنفة: لفعله الحسن سبحانه وتعالى أوجب النبوَّة؛ لأنَّها حسنة، لا ينفكُّ حسنها عن وجوبها، ولـمَّا كان من أفعالنا القبيح والحسن، أوجبها لمعرفة القبيح والحسن، فبدونها لا نعلم القبيح والحسن ضرورةً، فافرع عليه عدم معرفة الله سبحانه، والحال هذا إلَّا بها، والفرع في عدم المعرفة للقبح والحسن في أفعالنا لا يكون أقوى من الأصل، الذي هو فعله الحسن؛ لأنَّه لا يريد القبيح، ولا يأمر به، فأوجب النبوَّة.

(٤) وقال أمير المؤمنين عليه السلام من خطبةٍ له في النهج: **ولم يُخلِ سبحانه خلقه من نبيٍّ مُرسَل، أو كتابٍ=**

وظهور المعجزات عليه، ومعجزاته القرآن العظيم[1]، وغيره ممَّا ظهر على يده.

=منزَّل، أو حجَّة لازمة، أو محجَّة قائمة، رُسل لا تقصِّر بهم قلَّة عددهم، ولا كثرة المكذِّبين لهم، من سابق سمِّي له من بَعده، أو غابرٍ عَرفه من قَبله، على ذلك نسلت القرون، ومضت الدُّهور، وسلفت الآباء، وخلفت الأبناء، إلى أن بعث الله سبحانه محمَّدًا رسول الله ﷺ؛ لإنجاز عدَّته، وتمام نبوَّته. مأخوذًا على النبيِّين ميثاقه، مشهورة سماته، كريمًا ميلاده؛ وأهل الأرض يومئذ مِلَلٌ متفرِّقة، وأهواءٌ منتشرة، وطوائفَ متشتِّتة، بين مشبِّه لله بخلقه، أو ملحِد في اسمه، أو مشيرٍ إلى غيره، فهداهم به من الضَّلالة. وأنقذهم بمكانهِ من الجهالة.

نهج البلاغة: خطب الإمام عليّ عليه السلام: ١/ ٢٤ الخطبة الأولى.

وخلَّف فيكم ما خلَّفت الأنبياء في أُمَمها، إذ لم يتركوهم هملًا، بغير طريقٍ واضحٍ، ولا علمٍ قائمٍ، كتابُ ربِّكم فيكم مبيَّنًا حلاله وحرامه، وفرائضه وفضائله، وناسخه ومنسوخه، ورخصه وعزائمه، وخاصُّه وعامُّه، وعِبَره وأمثاله، ومرسله ومحدوده، ومحكمه ومتشابهه، مفسِّرًا مجمله، ومبيِّنًا غوامضه، بين مأخوذ ميثاقِ في علمه، وموسَّع على العباد في جهله، وبين مثبت في الكتاب فرضه، ومعلوم في السنَّة نسخه، وواجب في السنَّة أخذه، ومرخَّص في الكتاب تركه، وبين واجب بوقته، وزائل في مستقبله، ومباين بين محارمه من كبيرٍ أوعد عليه نيرانه، أو صغيرٍ أرصد له غفرانه، وبين مقبولٍ في أدناه، موسع في أقصاه.

نهج البلاغة الشريف، المصدر السابق.

(١) ظهور معجزة القرآن وغيره، مع اقتران دعوة نبيِّنا محمَّد ﷺ يدلُّ على نبوَّته، والتحدِّي مع الامتناع، وتوفر الدَّواعي يدلُّ على الإعجاز، والمنقول معناه متواترًا من المعجزات يعضده.

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلَّامة الحِلِّيّ: ١/ ٣٥٤.

أقول: لمَّا فرغَ من البحث في النبوَّة مطلقًا، شرع في إثبات نبوَّة نبيِّنا محمَّد عليه وآله الصَّلاة والسَّلام، والدَّليل عليه: أنَّه ظهرت المعجزة على يده، وادَّعى النبوَّة؛ فيكون صادقًا، أمَّا ظهور المعجزة على يَدِهِ فلِوَجهَين:

الأوَّل: إنَّ القرآن معجزة، وقد ظهر على يده؛ أمَّا إعجاز القرآن، فقد تحدَّى به فصحاء العرب، لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ البقرة: ٢٣، ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ هود: ١٣، ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ الأسراء: ٨٨.

والتحدِّي مع امتناعهم عن الإتيان بمثله، مع توفر الدواعي عليه، إظهارًا لفضلهم، وإبطالًا لدعواه وسلامته من القتل، يدلُّ على عجزهم، وعدم قدرتهم على المعارضة، وأمَّا ظهوره على=

ووجـه إعجاز القرآن، أنَّه تحـدَّى به العرب، مع قدرتهم عـلى الفصاحة الزائدة في

=يده فبالتواتر.

الثاني: أنَّه نُقِل عنه معجزات كثيرة؛ كنبوع الماء من بين أصابعهﷺ، حتَّى اكتفى الخلق الكثير من الماء القليل، بعد رجوعه من غزوة تبوك، وكغور ماء بئر الحديبية لـمَّا استسـقاه أصحابه بالكلية، ونشفت البئر، ودفع سهمه إلى البراء بن عازب، وأمره بالنزول وغرزه في البئر، فغرزه؛ فكثر الماء في الحال، حتَّى خيف على البراء من الغرق.

وتفلعليه السلام في بئر قوم، شكوا إليه ذهاب مائها في الصيف، حتَّى انفجر الماء الزلال منها، فبلغ أهل اليمامة ذلك، فسألوا مسيلمة لـمَّا قلَّ ماء بئرهم ذلك، فتفل فيها؛ فذهب الماء أجمع.

ولـمَّا نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾، قال لعليٍّعليه السلام: **شقَّ فخذ شاة وجئني بعسٍّ من لبن، وادع لي من بني أبيك بني هاشـم**؛ ففعل عليٌّ ذلك، ودعاهم، وكانوا أربعين رجلًا، وأكلوا حتَّى شبعوا، ما يُرى فيه إلَّا أثر أصابعهم، وشربوا من العسِّ حتَّى اكتفوا، واللبن على حاله، فلمَّا أراد أن يدعوهم إلى الإسـلام، قال أبو لهب: كاد أن يسـحركم محمَّد، فقاموا قبل أن يدعوهم إلى الله تعالى.

فقـال لعليٍّ: **افعل مثـل ما فعلت**؛ ففعل مثل ذلك في اليوم الثاني، فلـمَّا أراد أن يدعوهم، عاد أبو لهـب إلى كلامه، فقـال لعليٍّعليه السلام: **افعل مثـل ما فعلت**؛ ففعل مثـل ذلك في اليـوم الثالث، فبايع عليٌّعليه السلام على الخلافة بعده ومتابعته.

وذبـح لـه جابر بـن عبد الله عناقًـا يوم الخنـدق، وخبز له صاع شـعير، ثمَّ دعـاهﷺ، فقال: **أنا وأصحـابي؟** فقـال: نعـم، ثمَّ جـاء إلى امرأتـه وأخبرها بذلـك، فقالت لـه: أنت قلـت، امضِ وأصحابك؟ فقال لا: بل هو، لـمَّا قال: أنا وأصحابي، قلت: نعم، فقالت: هو أعرف بما قال.

فلمَّا جاء عليه وآله السـلام، قال: **ما عندكم؟** قال: ما عندنا إلَّا عناق في التنور، وصاع من شـعير خبزناه، فقال: **أقعِد أصحابي عشرة عشرة**، ففعل، وأكلوا كلَّهم.

وسـبَّح الحصا في كفِّهعليه السلام، وشـهد الذئب له بالرسـالة، فإنَّ رهبان بن أوس كان يرعى غنمًا له، فجاء ذئب فأخذ شـاة منها، فسـعى نحوه، فقال له الذئب: العجب من أخذي شـاة، هذا محمَّد يدعـو إلى الحـقِّ فلا تجيبونـه، فجاء إلى النبيِّ وأسـلم، وكان يدعى مكلِّم الذئـب، وتفل في عين عليٍّعليه السلام لـمَّا رمدت، فلم ترمد بعد ذلك أبدًا، ودعا له بأن يصرف الله تعالى عنه الحرَّ والبرد، وكان لباسـه في الصيف والشتاء واحدًا، وانشقَّ له القمر، ودعا الشجرة فأجابته، وجاءته تخدُّ الأرض مـن غير جـاذبٍ ولا دافعٍ، ثمَّ رجعت إلى مكانها، وكان يخطب عند الجـذع، فاتَّخذ منبرًا، فانتقل إليه، فحنَّ الجذع إليه حنين الناقة إلى ولدها، فالتزمه فسكن.=

النَّظم والنثر والخطب والشعر؛ فعجزوا عن معارضته، وعدلوا عنها إلى الحروب،

=وأخبرنا بالغيوب في مواضع كثيرة، كما أخبر بقتل الحسين عليه السلام، وموضع القتل به، فقُتِل في ذلك الموضع، وأخبر بقتل ثابت بن قيس بن شمَّاس، فقُتِل بعده، وأخبر أصحابه بفتح مصر، وأوصاهم بالقبط خيرًا، فإنَّ لهم ذمَّة ورحِمًا، وأخبرهم بادِّعاء مسيلمة النبوَّة باليمامة، وادِّعاء العبسيّ النبوَّة بصنعاء، وأنَّهما سيُقتَلان، فقُتِل فيروز الدَّيلميّ العبسيّ قرب وفاة النَّبي صلى الله عليه وآله، وقَتَل خالد بن الوليد مسيلمة، وأخبر عليًّا عليه السلام بخبر ذي الثدية وسيأتي، ودعا على عتبة بن أبي لهب لـمَّا تلا عليه السلام (والنَّجم)، فقال عتبة كفرت بربِّ (والنَّجم)، بتسليط كلب الله عليه، فخرج عتبة إلى الشَّام، فخرج الأسد، فارتعدت فرائصه، فقال له أصحابه: من أيِّ شيءٍ ترتعد، فقال: إنَّ محمَّدًا دعا عليَّ، فوالله ما أظلَّت السَّماء على ذي لهجةٍ أصدق من محمَّد، ثمَّ أحاط القوم بأنفسهم ومتاعهم عليه، فجاء الأسد يهمش رؤوسهم واحدًا واحدًا حتَّى انتهى إليه، فضغمه ضغمة، ففزع منه، وأخبر بموت النجاشيّ، وقتل زيد بن حارثة بمؤتة، فأخبر عليه السلام بقتله في المدينة، وأنَّ جعفرًا أخذ الرَّاية، ثمَّ قال: قتل جعفر، ثمَّ توقَّف وقفة، ثمَّ قال: وأخذ الرَّاية عبد الله بن رواحة، ثمَّ قال: وقتل عبد الله بن رواحة، وقام عليه السلام إلى بيت جعفر، واستخرج ولده، ودمعت عيناه، ونعى جعفرًا إلى أهله، ثمَّ ظهر الأمر كما أخبر عليه السلام.

وقال لعمَّار: تقتلك الفئة الباغية، فقتله أصحاب معاوية، ولاشتهار هذا الخبر، لم يتمكَّن معاوية من دفعه، واحتال على العوام، فقال: قتله من جاء به، فعارضه ابن عبَّاس، وقال: لم يقتل الكفَّار إذَن حمزة، وإنَّما قتله رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنَّه هو الَّذي جاء به إليهم، حتَّى قتلوه.

وقال لعليٍّ عليه السلام: ستقاتل بعدي النَّاكثين والقاسطين والمارقين، فالناكثون طلحة وزبير؛ لأنَّهما بايعاه ونكثا، والقاسطون هم الظالمون، وهم معاوية وأصحابه؛ لأنَّهم ظَلَمة بغاة، والمارقون هم الخارجون عن الملَّة، وهم الخوارج، وهذه المعجزات بعض ما نقل، واقتصرنا على هذا القدر؛ لكثرتها، وبلوغ الغرض بهذه، وقد أوردنا معجزات أخرى في كتاب نهاية المرام.

قال: وإعجاز القرآن، قيل لفصاحته وقيل لأسلوبه وفصاحته معًا، وقيل للصرفة، والكلُّ محتمَل.

واحتجَّ السيِّد المرتضى بأنَّ العرب كانوا قادرين على الألفاظ المفردة، وعلى التركيب، وإنَّما مُنِعوا عن الإتيان بمثله تعجيزًا لهم عمَّا كانوا قادرين عليه، وكلُّ هذه الأقسام محتمَلة.

قال: والنسخ تابع للمصالح.

أقول: هذا إشارة إلى الردِّ على اليهود، حيث قالوا بدوام شرع موسى عليه السلام، قالوا: لأنَّ النَّسخ باطل؛ لأنَّ المنسوخ إن كان مصلحة قُبِّح النَّهي عنه، وإن كان مفسدة، قُبِّح الأمر به، وإذا بطل النسخ لزم القول بدوام شرع موسى عليه السلام.=

وسفك الدِّماء.

والعاقل لا يعدل عن الأسهل إلى الأشقِّ إلَّا للعجز عنه، ولو عُورِضَ لنقلت المعارضة؛ لأنَّها كانت تكون حجَّتهم، فلمَّا لم تنقل؛ علمنا أنَّه

=وتقرير الجواب أن نقول: الأحكام منوطة بالمصالح، والمصالح تتغيَّر بتغيُّر الأوقات، وتختلف باختلاف المكلَّفين، فجاز أن يكون الحكم المعيَّن مصلحة لقوم، وفي زمان فيؤمر به، ويكون مفسدة لقوم، وفي زمان آخر فينهى عنه، قال: وقد وقع حيث حرَّم على نوح بعض ما أحلَّ لمن تقدَّم، وأوجب الختان بعد تأخُّره، وحرَّم الجمع بين الأُختَين، وغير ذلك.

أقول: هذا تأكيد لإبطال قول اليهود المانعين من النسخ، فإنَّه بيَّن أوَّلًا: جواز وقوعه، وههنا بيَّن وقوعه في شرعهم، وذلك في مواضع، منها: أنَّه قد جاء في التوراة: أنَّ الله تعالى، قال لآدم وحوَّاء عليهما السلام: قد أبحت لكما كلَّ ما دبَّ على وجه الأرض، فكانت له نفس حيَّة، وورد فيها أنَّه قال لنوح عليه السلام: خُذ معك من الحيوان الحلال كذا، ومن الحيوان الحرام كذا، فحرَّم على نوح عليه السلام بعض ما أباحه لآدم عليه السلام، ومنها: أنَّه أباح لنوح تأخير الختان إلى وقت الكِبَر، وحرَّمه على غيره من الأنبياء، وأباح لإبراهيم عليه السلام تأخير ختان ولده إسماعيل إلى حال كِبره، وحرَّم على موسى عليه السلام تأخير الختان عن سبعة أيَّام، ومنها: أنَّه أباح لآدم عليه السلام الجمع بين الأُختَين، وحرَّم على موسى عليه السلام.

قال: وخبرهم عن موسى عليه السلام بالتأبيد مختلق، ومع تسليمه؛ لا يدلُّ على المراد قطعًا.

أقول: إنَّ جماعة اليهود جوَّزوا عقلًا وقوع النَّسخ، ومنعوا من نَسخ شريعة موسى عليه السلام، وتمسَّكوا بما روي عن موسى عليه السلام، أنَّه قال: تمسَّكوا بالسبت أبدًا، والتأبيد يدلُّ على الدَّوام، ودوام الشرع بالسبت ينفي القول بنبوَّة محمَّد صلى الله عليه وآله.

والجواب من وجوه، الأوَّل: إنَّ هذا الحديث مُختَلق، ونُسِب إلى ابن الراونديّ، الثاني: لو سلَّمنا نقله؛ لكنَّ اليهود انقطع تواترهم؛ لأنَّ بخت نصر استأصلهم وأفناهم حتَّى لم يبقَ منهم من يوثَق بنقله، الثالث: إنَّ لفظة التأبيد لا تدلُّ على الدوام قطعًا؛ فإنَّها قد وردت في التوراة لغير الدَّوام، كما في العبد أنَّه يُستخدَم ستّ سنين، ثمَّ يُعرَض عليه العتق في السابعة، فإن أبى العتق، ثُقِب أذنه واستُخدمَ أبدًا، وفي موضع آخر يُستخدَم خمسين سنة، وأمروا في البقرة التي كُلِّفوا بذبحها أن يكون لهم ذلك سنَّة أبدًا، ثمَّ انقطع تعبُّدهم بها، وفي التوراة قرَّبوا إلى كلِّ يومٍ خروفَين، خروف غدوة وخروف عشيَّة بين المغارب، قربانًا دائمًا لاحقًا بكم، وانقطع تعبدهم به، وإذا كان التأبيد في هذه الصور لا يدلُّ على الدَّوام، انتفت دلالته هنا قطعًا. ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، (تحقيق الآمليّ): العلَّامة الحِلِّيّ: ٤٨٠.

لم تعارض[١].

والمعجزات الأُخر، مثل انشقاق القمر[٢]، وحنين الجذع[٣]، وتسبيح

(١) أمَّا دعواه النُّبوة فمتواتر، لا يدفعه إلَّا مكابر، وأمَّا ظهور المعجز؛ فلأنَّه تحدَّى العرب بالقرآن، ولم يعارضوه، فلو كانوا قادرين على معارضته لعارضوه، لأنَّ دواعيهم كانت متوفِّرة إلى إظهار غلبته، ومن كان داعيه متوفِّرًا إلى شيءٍ، وعلم أنَّه يحصل بما هو قادر عليه، فإنَّه يفعله لا محالة، فلمَّا لم يعارضوه، وعدلوا إلى حربه، مع صعوبة الحرب وشدَّتها، دلَّ على المعجز؛ لأنَّ العاقل لا يعدل من الأسهل إلى الأشقِّ إلَّا مع العجز.
المسلك في أصول الدين، المحقِّق الحِلِّيّ: ٣٠٤.

(٢) أجمع المفسِّرون والمحدثون في قوله: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ سورة القمر، الآية: ١، أنَّه قد اجتمع المشركون ليلة بدرٍ إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، فقالوا: إن كنت صادقًا، فشقَّ لنا القمر فرقتَين، قال: **إن فعلت تؤمنون؟** قالوا: نعم، فأشار إليه بإصبعه؛ فانشقَّ شقَّتَين، رؤي حرى [أي جبل حِراء] بين فلقَيه.
وفي رواية نصفًا على أبي قبيس، ونصفًا على قعيقعان، وفي رواية نصفٌ على الصَّفا، ونصفٌ على المروة.
فقال صلى الله عليه وآله: **اشهدوا اشهدوا**، فقال ناس: سَحَرنا محمَّد، فقال رجل: إن كان سَحَركم، فلم يسحر النَّاس كلَّهم. وكان ذلك قبل الهجرة، وبقي قدر ما بين العصر إلى الليل، وهم ينظرون إليه، ويقولون: هذا سحرٌ مستمرٌّ، فنزل: ﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾. وفي رواية أنَّه قدم السفار من كلِّ وجه، فما من أحد قدِم إلَّا أخبرهم أنَّهم رأوا مثل ما رأوا، قال نصر بن المنتصر:

والقمر البدر المنير شقه فقيل سِحرٌ عجب لما رأى

وغرس صلى الله عليه وآله نوى، فنبت نخلًا، وحملت الذهب الذي دفعه إلى سلمان، وبارك فيه، ووفى بكلِّ ما كان عليه، وما نقص منه، وأرطبت في وقتٍ واحد.
ينظر: تفسير نور الثقَلَين، الحويزيّ: ٥/ ١٧٥.

(٣) حديث حنين العود، وفيه ما يدلُّ على فضل عليّ عليه السلام: وأمَّا حنين العود إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخطب بالمدينة إلى جذع نخلةً في صحن مسجدها، فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله إنَّ النَّاس قد كثروا، وأنَّهم يحبُّون النَّظر إليك إذا خطبت، فلو أذنت في أن نعمل لك منبرًا له مراقٍ ترقاها، فيراك النَّاس إذا خطبت. فأَذِن في ذلك.=

الحصاء[1]، وإنباع الماء من بين أصابعه[2]، وإطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير[3].

=فلـمَّا كان يوم الجمعة، مرَّ بالجذع، فتجاوزه إلى المنبر فصعده، فلمَّا استوى عليه، حنَّ إليه ذلك الجذع حنين الثكلى، وأنَّ أنين الحبلى، فارتفع بكاء النَّاس وحنينهم وأنينهم، وارتفع حنين الجذع وأنينه في حنين الناس وأنينهم ارتفاعا بيِّنًا؛ فلمَّا رأى رسول الله ﷺ ذلك، نزل عن المنبر، وأتى الجذع فاحتضنه، ومسح عليه يده، وقال: أسكن فما تجاوزك رسول الله ﷺ تهاونًا بك، ولا استخفافًا بحرمتك، ولكن ليتمَّ لعباد الله مصلحتهم، ولك جلالك وفضلك، إذ كنت مستند محمَّد رسول الله، فهدأ حنينه وأنينه، وعاد رسول الله ﷺ إلى منبره، ثمَّ قال:

معاشر المسلمين هذا الجذع يحنُّ إلى رسول ربِّ العالمين، ويحزن لبُعده عنه، وفي عباد الله الظالمين أنفسهم، من لا يبالي قُربٌ من رسول الله ﷺ أو بُعد، [و] لولا أنِّي ما احتضنت هذا الجذع، ومسحت يدي عليه، ما هدأ حنينه وأنينه إلى يوم القيامة.

ينظر تفسير الأمام العسكريّ عليه السلام: ٨٨.

(١) الخرائج والجرائح، قطب الدين الراونديّ: ١/ ٤٧: النبيّ ﷺ أخذ كفًّا من الحصى، فسبَّحن في يده، ثمَّ صبَّهنَّ في يد عليّ عليه السلام؛ فسبَّحنَ في يده، حتَّى سمعنا التسبيح في أيديها، ثمَّ صببهنَّ في أيدينا فما سبَّحت.

وينظر أيضًا: مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب: ١/ ٨٠، البحار، المجلسيّ: ١٧/ ٣٧٧.

(٢) محمَّد بن سليمان قال: أخبرنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدَّثنا عليّ بن الجعد، قال: حدَّثنا شعبة عن عمرو بن مرَّة، وحصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله، قال: أصابنا عطش بالحديبية، فحشرنا إلى رسول الله ﷺ وبين يديه تور فيه ماء، فقال بإصبعه هكذا، فقال: **خُذوا**. فجعل الماء يتخلَّل من بين أصابعه كأنَّها عيون، قال عمرو (بن مرَّة) في حديثه: فوسعنا وكفانا. وقال حصين: فشربنا وتوضَّأنا.

ينظر: مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، محمَّد بن سليمان الكوفيّ: ١/ ٧٥. وأيضًا: إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسيّ: ١/ ٧٥.

(٣) إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسيّ: ١/ ٦٥: حديث بحيراء الرَّاهب، فقد أورد محمَّد بن إسحاق بن يسار، قال: إنَّ أبا طالب خرج في ركبٍ إلى الشَّام تاجرًا، فلمَّا تهيَّأ للرحيل وأجمع السير، انتصب له رسول الله ﷺ، فأخذ بزمام ناقته، وقال: **يا عمُّ إلى من تَكِلُني، لا أبَ لي ولا أمَّ لي؟**.

فرقَّ له أبو طالب، فقال: والله لأخرجنَّ به معي ولا يفارقني ولا أفارقه أبدًا. فخرج وهو معه. فلـمَّا نزل الرَّكب بصرى من أرض الشَّام، وبها راهب، يُقال له بحيراء، في صومعة له، وكان=

=أعلـم أهـل النصرانيَّة، وكان كثـيرًا ما يمرُّون به قبـل ذلك، لا يكلِّمهم ولا يعـرض لهم، فلمَّا نزلـوا ذلك العام قريبًا من صومعته، صنع لهم طعاما، وذلك فيما يزعمون عن شيءٍ رآه، وهو في صومعتـه، في الرَّكب حين أقبلـوا، وغمامة بيضاء تظلُّه من بين القوم، ثـمَّ أقبلوا حتَّى نزلوا بظلِّ شـجرة قريبًا منه، فنظر إلى الغمامة حتَّى أظلَّت الشـجرة، وتهصَّرت أغصان الشَّجرة على رسول الله ﷺ، حتَّـى اسـتظلَّ تحتها، فلمَّا رأى ذلـك بحيراء، نزل من صومعته، وقـد أمر بذلك الطعام فصُنِـع، ثمَّ أرسـل إليهم فقـال: إنِّي صنعت لكم طعامًا يا معشر قريـش، وإنِّي أحبُّ أن تحضروا كلُّكم، صغيركم وكبيركم، وحُرُّكم وعبدكم.

فقال له رجل منهم: يا بحيراء إنَّ لك اليوم لشأنًا، ما كنت تصنع لنا هذا الطعام وقد كنَّا نمرُّ بك كثيرًا، فما شـأنك اليوم؟ فقال له بحيراء: صدقت قد كان ما تقول، ولكنَّكم ضيف، وقد أحببت أن أكرمكم، وأصنع لكم طعامًا تأكلون منه كلُّكم.

فاجتمعوا إليه، وتخلَّف رسول الله ﷺ من بين القوم؛ لحداثة سنِّه، في رحال القوم تحت الشجرة، فلـمَّا رأى بحـيراء القوم، لم يجد الصفة التي يعرِف، فقال: يا معـشر قريش لا يتخلَّف أحد منكم عن طعامي هذا.

قالوا له: ما تخلَّف عنَّا أحد ينبغي له أن يأتيك إلَّا غلامٌ هو أحدث القوم سنًّا، تخلَّف في رحالهم.

قال: فألَّا تفعلوا، أدعوه حتَّى يحضر هذا الطعام معكم.

فقـال رجل من قريش مع القوم: واللَّات والعزَّى إنَّ هذا اللـوم بنا أن يتخلَّف ابن عبد المطَّلب عن الطعام من بيننا.

قال: ثمَّ قام إليه فاحتضنه، ثمَّ أقبل به حتَّى أجلسه مع القوم، فلمَّا رآه بحيراء، جعل يلحظه لحظًا شـديدًا، وينظر إلى أشـياء من جسـده قد يجدها عنـده في صفته، حتَّى إذا فرغ القـوم من الطَّعام وتفرَّقوا، قام بحيراء فقال له: يا غلام أسألك باللَّات والعزَّى إلَّا أخبرتني عمَّا أسألك عنه. وإنَّما قال ذلك بحيراء؛ لأنَّه سمع قومه يحلفون بهما.

فقال رسول الله ﷺ: **لا تسألني باللَّات والعزَّى، فوالله ما أبغضت كبغضهما شيئًا قطُّ.**

فقال بحيراء: فوالله إلَّا أخبرتني عمَّا أسألك، فقال: **سلني عمَّا بدا لك.**

فجعل يسـأله عن أشـياء من حاله من نومه وهيئته وأموره، فجعل رسول الله ﷺ يخبره، فيوافق ذلـك مـا عند بحيراء من صفته، ثمَّ نظر إلى ظهره، فرأى خاتـم النبوَّة بين كتفيه على موضعه من صفته التي عنده.

قال: لـمَّا فرغ منه، أقبل على عمِّه أبي طالب، فقال: ما هذا الغلام منك؟=

والعلم بهذه المعجزات كون نقلها متواترًا [1].

=قال: ابني.

قال بحيراء: وما هو بابنك، وما ينبغي لهذا الغلام أن يكون أبوه حيًّا.

قال: فإنَّه ابن أخي.

قال: فما فعل أبوه؟.

قال: مات وأمُّه حبلى به.

قال: صدقت، ارجع بابن أخيك إلى بلده؟ احذر عليه اليهود، فوالله لئن رأوه وعرفوا منه ما عارفت منه؛ ليبغينَّه شرًّا، فإنَّه كائنٌ لابن أخيك هذا شأنٌ، فأسرع به إلى بلده.

فخرج به عمُّه أبو طالب سريعًا حتَّى أقدمه مكَّة، حين فرغ من تجارته بالشام.

ينظر: الاقتصاد، الشيخ الطوسيّ: ١٨١. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراونديّ: ٣/ ١٠٢٩. رسائل المرتضى، الشريف المرتضى: ٣/ ٢١٣.

(١) معنى التواتر والمتواتر.

أمَّا التواتر في اللغة، فعبارة عن تتابع أشياء واحدًا بعد واحدٍ، بينهما مهلة. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ سورة المؤمنون: الآية: ٤٤، أي واحدًا بعد واحدٍ بمُهلة.

وأمَّا في اصطلاح الأصوليِّين، فقد قال بعض أصحابنا: إنَّه عبارة عن خبر جماعة بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم. وهو غلط، فإنَّ ما ذكره إنَّما هو حدُّ الخبر المتواتر، لا حدَّ نفس التواتر، وفرَّق بين التواتر والمتواتر، وإنَّما التواتر في اصطلاح المتشرِّعة عبارة عن تتابع الخبر عن جماعة، مفيد للعلم بمخبره.

وأمَّا المتواتر، فقد قال بعض أصحابنا أيضًا: إنَّه الخبر المفيد للعلم اليقينيّ بمخبره، وهو غير مانع لدخول خبر الواحد الصادق فيه، كيف وفيه زيادة لا حاجة إليها، وهي قوله: «العلم اليقينيّ»، فإنَّ أحدهما كافٍ عن الآخر. والحقُّ أنَّ المتواتر في اصطلاح المتشرِّعة عبارة عن خبر جماعة، مفيد بنفسه للعلم بمخبره.

فقولنا: (خبر) كالجنس للمتواتر والآحاد، وقولنا: (جماعة) احتراز عن خبر الواحد، وقولنا: (مفيد للعلم) احتراز عن خبر جماعة لا يفيد العلم، فإنَّه لا يكون متواترًا، وقولنا: (بنفسه) احتراز عن خبر جماعة وافق دليل العقل، أو دلَّ قول الصَّادق على صدقهم، كما سبق، وقولنا: (بمخبره) احتراز عن خبر جماعة أفاد العلم بخبرهم، لا (بمخبره)، فإنَّه لا يسمَّى متواترًا.

وإذ أتينا على بيان المقدِّمة، فلا بدَّ من ذكر المسائل المتعلِّقة بخبر التواتر، وهي ستُّ مسائل:

المسألة الأولى: اتَّفق الكلُّ على أنَّ خبر التواتر مفيد للعلم بمخبره، خلافًا للسمنيَّة والبراهمة في=

وهو معصوم عن المعاصي، كما لظهور المعجزات على يده من حصول

=قولهم: لا علم في غير الضروريَّات إلَّا بالحواس دون الأخبار وغيرها، ودليل ذلك ما يجده كلُّ عاقل من نفسه من العلم الضروريّ بالبلاد النائية، والأمم السالفة، والقرون الخالية، والملوك، والأنبياء، والأئمَّة، والفضلاء المشهورين، والوقائع الجارية بين السَّلف الماضين، بما يرد علينا من الأخبار حسب وجداننا، كالعلم بالمحسوسات، عند إدراكنا لها بالحواس. ومَن أنكر ذلك، فقد سقطت مكالمته، وظهر جنونه أو مجاحدته.

فإن قيل ما ذكرتموه فرع تصوُّر اجتماع الخلق الكثير والجمّ الغفير على الأخبار بخبرٍ واحدٍ، وذلك غير مسلَّم، مع اختلافهم في الأمزجة والآراء والأغراض وقصد الصدق والكذب، كما لا يتصوَّر اتِّفاق أهل بلد من البلاد على حبِّ طعامٍ واحدٍ معيَّن، وحبّ الخير أو الشرِّ. وإن سلَّمنا تصوُّر اتِّفاق الخلق الكثير على الإخبار بشيءٍ واحدٍ، إلَّا أنَّ كلَّ واحدٍ منهم يجوز أن يكون كاذبًا في خبره، بتقدير انفراده، كما يجوز عليه الصدق.

فلو امتنع ذلك عليه حالة الاجتماع؛ لانقلب الجائز ممتنعًا، وهو محال، وإذا جاز ذلك على كلِّ واحد واحد. والجملة لا تخرج عن الآحاد، كان خبر الجملة جائز الكذب، وما يجوز أن يكون كاذبًا، لا يكون العلم بما يخبر به واقعًا. وإن سلَّمنا أنَّه لا يلزم أن ما ثبت للآحاد يكون ثابتًا للجملة، غير أنَّ القول بحصول العلم بخبر التواتر يلزم منه أمر ممتنع فيمتنع، وبيانه من ستَّة أوجه:

الأوَّل: أنَّه لو جاز أن تُخبر جماعة بما يفيد العلم؛ لجاز على مثلهم الخبر بنقيض خبرهم، كما لو أخبر الأوَّلون بأنَّ زيدًا كان في وقت كذا ميتًا، ونقل الآخرون حياته في ذلك الوقت بعينه، فإن حصل العلم بالخَبَرَين، لزم اجتماع العلم الضروريّ بموته وحياته في وقت واحد معيَّن، وهو محال، وإن حصل العلم بأحد الخبرَين دون الآخر، فلا أولويَّة، مع فرض تساوي المخبرين في الكميَّة والكيفيَّة.

الثاني: أنَّه لو حصل العلم بخبر الجماعة الكثيرة؛ لحصل العلم بما ينقله اليهود عن موسى، والنصارى عن عيسى، من الأمور المكذِّبة لرسالة نبيِّنا، الَّتي دلَّت المعجزة القاطعة على صدقه فيها، ووجوب علمنا بها، واجتماع علمَين متناقضَين مُحال.

الثالث: أنَّه لو حصل العلم الضروريّ بخبر التواتر؛ لما خالف في نبوَّة نبيِّنا أحد؛ لأنَّ ما علم بالضرورة لا يخالف، وحيث وقع الخلاف في ذلك من الخلق الكثير، علمنا أن خبر التواتر لا يفيد العلم.

الرابع: أنَّه لو كان العلم الضروريّ حاصلًا بخبر التواتر، لما وقع التفاوت بين علمنا بما أخبر به=

=أهـل التواتر من وجود بعض الملوك، وعلمنا بأنَّه لا واسـطة بين النفي والإثبات، واسـتحالة اجتـماع الضدَّيـن، وأنَّ الجسـم الواحـد لا يكـون في آنٍ واحـدٍ في مكانَـين؛ لأنَّ الضروريَّـات لا تختلف، ولا يخفى وجه الاختلاف في سكون النفس إليهما.

الخامـس: هو أن ما يحصل من الاعتقاد الجازم بما يخبر به أهل التواتر، لا يزيد على الاعتقاد الجازم بأنَّ ما شـاهدناه بالأمس من وجود الأفلاك الدائرة، والكواكب السـيَّارة، والجبال الشـامخة، أنَّه الذي نشـاهده اليوم، مع جواز أن يكون الله تعالى قد أعدم ذلك، وما نشـاهده الآن قد خلقه الله تعالى على مثاله، فإذا لم يكن هذا يقينيًّا، فما لا يزيد عليه في الجزم والاعتقاد أيضًا لا يكون يقينيًّا.

السـادس: أنَّه لو كان العلم الضروريّ حاصلًا من خبر التواتر، لما خالفناكم فيه؛ لأنَّ الضروريّ لا يخالف. والجواب من جهة الإجمال والتفصيل.

أمَّا الاجمال: فهو أنَّ ما ذكروه تشكيك على ما علم بالضرورة، فلا يكون مقبولًا، وأمَّا التفصيل: فأمَّا السؤال الأوَّل، فجوابه بما سبق في بيان تصوُّر الاجماع، فيما تقدَّم.

وأمَّـا السـؤال الثاني، فلأنَّه لا يلزم أنَّ مـا كان ثابتًا لآحاد الجملة، وجائزًا عليهـا، أن يكون ثابتًا للجملة، وجائزًا عليها. ولهذا فإنَّه ما من واحد من معلومات الله إلَّا وهو مُتناهٍ، وجملة معلوماته غـير متناهية، وكذلك كلُّ واحدٍ من آحـاد الجملة، فإنَّه جزء من الجملة، والجملة ليسـت جزءًا من الجملة، وكذلك كلُّ لبنة أو خشـبة داخلة في مسـمَّى الدار، وهي جزء منها، وليسـت دارًا، والمجتمع من الكلِّ دار.

وكذلك العشرة مركَّبة من خمسـة وخمسـة، وكلُّ واحدة من الخمسَـتَين ليست عشرة، والمجموع منهما عشرة، ونحوه.

وأمَّـا مـا ذكروه في السـؤال الثالث من الإلـزام الأوَّل، فهو فرض محال، فإنَّـه مهما أخبر جمع بما يحصـل منه العلم بالمخبر، فيمتنـع إخبار مثلهم في الكميَّة والكيفيَّـة وقرائن الأحوال بما يناقض ذلك.

وأمَّا الإلزام الثاني، فإنَّما يصحُّ أن لو قلنا إنَّ العلم يحصل من خبر كلِّ جماعة، وأنَّ خبر كلِّ جماعة تواتـر، وليس كذلك، وإنَّما دعوانا أنَّ العلم قد يحصل مـن خبر الجماعة، ولا يلزم أن يكون خبر كلِّ جماعة محصِّلًا للعلم.

وأمَّـا الإلـزام الثالـث، فغـير صحيـح؛ لأنَّ التواتر إنَّما يفيـد العلـم في الإخبار عن المحسَّـات والمشاهدات، والنبوَّة حكم، فلذلك لم يثبت بخبر التواتر، كيف وإنَّا لا ندَّعي أنَّ كلَّ تواتر يجب حصـول العلم بمخبره مطلقًا لكلِّ أحد؛ لتفاوت النَّاس في السـماع وقوَّة الفهم والاطِّلاع على=

النفير عن قبول قوله عند وقوع العصمة منه، والمعنى منه واجبة عقلا[1]، بشرطَين، أحدهما: ارتفاع العصمة عن الأنبياء[2]، والآخر: هو شرف

=القرائن المقترنة بالأخبار المفيدة للعلم، فمخالفة من يخالف غير قادحة فيما ندَّعيه من حصول العلم به لبعض الناس.

وأمَّا الإلزام الرابع والخامس، فإنَّما يصحُّ أن لو ادَّعينا أن ما يحصل من العلم بخبر التواتر من الأمور البديهيَّة، وليس كذلك، بل إنَّما ندَّعي العلم العادي. وعلى هذا، فلا يخرج عن كونه علمًا بتقاصره عن العلوم البديهيَّة، ولا بمساواته لما قيل من العلوم العاديَّة.

وأمَّا الالزام السادس، فحاصله يرجع إلى المكابرة والمجاحدة، وذلك غير متصوَّر في العادة، في خلق لا يتصوَّر عليهم التواطؤ على الخطأ. ثمَّ لو كان الخلاف ممَّا يمنع من كونه علمًا ضروريًّا، لكان خلاف السوفسطائيَّة في حصول العلم بالمحسوسات، ممَّا يخرجه عن كونه علمًا ضروريًّا، وهو خلاف مذهب السمنيَّة.

وما بعده، ينظر: الأحكام، الآمديّ: ٢/ ١٤.

وما هو اعتذارهم في خلاف السوفسطائيَّة في العلم بالمحسوسات، يكون عذرًا لنا في خلافهم لنا في المتواترات.

(١) نهج الحقِّ وكشف الصدق، العلَّامة الحِلِّيّ: ١٤٢: إنَّ الأنبياء معصومون: ذهبت الإماميَّة كافَّة إلى أنَّ الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر، ومنزَّهون عن المعاصي قبل النبوَّة وبعدها، على سبيل العمد، والنسيان، وعن كلِّ رذيلة ومنقصة، وما يدلُّ على الخسَّة والضِّعة، وخالفت الأشاعرة في ذلك، وجوَّزوا عليهم المعاصي.

(٢) فإن قيل بما علمتم أنَّه ادَّعى النبوَّة وظهر المعجز على يده؟ فالجواب: علمنا ذلك بالتواتر، فإنَّه لا يشكُّ أحد في أنَّ رجلًا اسمه محمَّد بن عبد الله بن عبد المطَّلب بن هاشم بن عبد مناف ظهر بمكَّة، وأدَّعى النبوَّة.

وأمَّا ظهور المعجز على يده ﷺ، فأكثر من أن يُحصى، حتَّى ضبط المسلمون له ألف معجزة، من جملتها القرآن، وانشقاق القمر، وحنين الجذع، ونبوع الماء من بين أصابعه، وختم الحصا في كفِّه، وشكاية البعير، وسلام الغزالة، وكلام الذئب، وكلام الذراع المسمومة، وإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل، وإحياء الميت، والإخبار بالغيب، وأمثال ذلك.

فإن قيل: ما الدَّليل على أنَّ كلَّ من أدَّعى النبوَّة، وظهر المعجز على يده، فهو نبيّ؟ فالجواب: هذه مقدَّمة ضروريَّة لا تفتقر إلى دليل، لكنَّا ننبِّه عليها، فنقول: المعجز فعل الله تعالى، وهو قائم مقام=

التكليف[1]، بدليل أنَّ الناس متى كان لهم رئيس مهيب، متصرِّف، مبسوط اليد، كلَّما كانوا إلى الصلاح أقرب، وعن الفساد أبعد، وهذا معلوم ضرورة[2].

=التصديق، ومن صدقه الله تعالى، فهو صادق؛ لاستحالة أن يصدق الله الكذَّاب.

فإن قيل: هذا النبيّ الذي أثبتموه معصوم أم لا؟.

فالجواب: معصوم من أوَّل عمره إلى آخره، عن السهو والنسيان والذنوب الكبائر والصغائر، عمدًا وسهوًا.

فإن قيل: ما حدُّ العصمة؟.

فالجواب: العصمة لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلَّف، بحث يمتنع منه وقوع المعصية، وترك الطاعة، مع قدرته عليهما.

فإن قيل: ما الدليل على أنَّه معصوم من أوَّل عمره إلى آخره؟.

فالجواب: الدَّليل على ذلك أنَّه لو عهد منه في سالف عمره سهو أو نسيان؛ لارتفع الوثوق عن إخباراته، ولو عهد منه خطيئة؛ لنفرت العقول من متابعته، فتبطل فائدة البعثة.

ينظر: النكت الاعتقاديَّة، الشيخ المفيد: ٣٦.

(١) تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبيّ: ١٥٠: وهذا اللطف لا يتمُّ إلَّا بوجود رئيس أو رؤساء لا يد على أيديهم، ترجع إليه أو إليهم الرئاسات، ولا يكون كذلك إلَّا بكونه معصومًا، لأنَّا قد بيَّنا وجوب استصلاح كلِّ مكلَّف غير معصوم بالرئاسة، فاقتضى ذلك وجوب رجوع الرئاسات إلى رئيس معصوم، وإلَّا اقتضى وجود ما لا يتناها من الرؤساء، أو الاخلال بالواجب في عدله تعالى، وكِلَاها فاسد.

ولنا تحرير الدلالة على وجهٍ آخر، فنقول: العلم بوجوب الحاجة إلى رئيس لا ينفصل من العلم بوجه الحاجة، لأنَّا إنَّما علمنا حاجة المكلَّفين إلى رئيس من حيث وجدناه لطفًا في فعل الواجب، واجتناب القبيح، وهذا لا يتقدَّر إلَّا في مَن ليس بمعصوم، فصار العلم بالوجوب لا ينفصل من العلم بوجهه.

(٢) الاقتصاد، الشيخ الطوسيّ: ١٨٣: إنَّه قد ثبت أنَّ الناس متى كانوا غير معصومين، ويجوز منهم الخطأ، وترك الواجب، إذا كان لهم رئيس مُطاع، منبسط اليد، يردع المعاند، ويؤدِّب الجاني، ويأخذ على يد السفيه والجاهل، وينتصف للمظلوم من الظالم، كانوا إلى وقوع الصلاح وقلَّة الفساد أقرب، ومتى خَلَوا من رئيس على ما وصفناه، وقع الفساد، وقلَّ الصلاح، ووقع الهرج والمرج، وفسدت المعايش.=

والإمام يجب أن يكون معصومًا؛ لأنَّه لو لم يكن كذلك، احتاج إلى إمامٍ آخر، وذلك يؤدِّي إلى القول بأئمَّة لا نهاية لهم، وهو مُحال[١].

ويجب أن يكون حاويًا صفات الكمال بأسرها؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل[٢]،

=وفي الأرشاد، الشيخ المفيد: ٢/ ٣٤٢: على ذلك ما يقتضيه العقل بالاستدلال الصحيح، من وجود إمام معصومٍ كاملٍ، غنيٍّ عن رعاياه في الأحكام والعلوم، في كلِّ زمان؛ لاستحالة خلوِّ المكلَّفين من سلطانٍ يكونون بوجوده أقرب إلى الصلاح، وأبعد من الفساد، وحاجة الكلِّ من ذوي النقصان إلى مؤدِّبٍ للجناة، مقوِّمٍ للعصاة، رادع للغواة، معلِّمٍ للجهَّال، منبِّهٍ للغافلين، محذِّرٍ من الضَّلال، مقيم للحدود، منفِّذٍ للأحكام، فاصل بين أهل الاختلاف، ناصبٌ للأمراء، سادٍّ للثغور، حافظٍ للأموال، حامٍ عن بيضة الإسلام، جامعٍ للناس في الجمعات والأعياد.

(١) الاقتصاد، الشيخ الطوسيّ: ١٨٩: يجب أن يكون الإمام معصومًا من القبائح، والإخلال بالواجبات؛ لأنَّه لو لم يكن كذلك، لكانت علَّة الحاجة قائمة فيه إلى إمامٍ آخر؛ لأنَّ النَّاس إنَّما احتاجوا إلى إمامٍ؛ لكونهم غير معصومين، ومحالٌ أن تكون العلَّة حاصلة، والحاجة مرتفعة؛ لأنَّ ذلك نقص العلَّة.

ولو احتاج إلى إمام، لكان الكلام فيه كالكلام في الإمام الأوَّل، وذلك يؤدِّي إلى وجود أئمَّة لا نهاية لهم، أو الانتهاء إلى إمام معصوم، ليس من ورائه إمام، وهو المطلوب.

وإنَّما قلنا: إنَّ علَّة الحاجة هي ارتفاع العصمة؛ لأنَّ الذي دلَّنا على الحاجة دلَّنا على جهة الحاجة؛ ألا ترى أنَّ دليلنا في وجوب الرئاسة، هو أنَّ الفساد تقلُّ عند وجوده وانبساط سلطانه، وتكثر الصلاح، وذلك لا يكون إلَّا ممَّن ليس بمعصوم؛ لأنَّهم لو كانوا معصومين، لكان الصَّلاح شاملا أبدًا، والفساد مرتفعًا، فلم يحتج إلى رئيس يعلِّل ذلك. فبانَ أنَّ علَّة الحاجة هي ارتفاع العصمة، ويجب أن تكون مرتفعة عن الإمام، وإلَّا أدَّى إلى ما بيَّنَّا فساده، وليس يلزم على ذلك عصمة الأمراء والحكَّام، وإن كانوا رؤساء؛ لأنَّهم إذا لم يكونوا معصومين، فلهم رئيس معصوم، وقد أشرنا إليه، فلم ينتقض علينا، والإمام لا إمام له، ولا رئيس فوق رياسته، فلذلك وجبَ أن يكون معصومًا.

(٢) رسائل المرتضى، الشريف المرتضى: ٣/ ٢٠: وأوجب في الإمام عصمته؛ لأنَّه لو لم يكن كذلك، لكانت الحاجة إليه فيه، وهذا يتناهى من الرؤساء، والانتهاء إلى رئيس معصوم.

وواجب أن يكون أفضل من رعيَّته وأعلم، لقُبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه في العقول، فإذا وجبت عصمته، وجبَ النَّصُّ من الله تعالى عليه، وبطل اختيار الإمامة؛=

ويجبُ أن يكون منصوصًا عليه؛ لعدم العلم بمن هذه صفته إلَّا لعلَّام الغيوب، أو يظهر على يده معجز يدلُّ على صدقه[1].

=لأنَّ العصمة لا طريق للأنام إلى العلم بمَن هو عليها.

(١) ومن حقِّ المبعوث أن يكون معصومًا فيما يؤدِّيه من المصالح والمفاسد، من حيث كان تجويز الخطأ عليه في شيء من ذلك عن سهو أو عمد، ترفع الثقة بشيء ممَّا جاء به، ويمنع من امتثاله؛ لوقوف الامتثال على علم المكلَّف، كون ما أمرَ به صلاحًا، وما نهى عنه فسادًا، وتجويز الخطأ عليه يرفع الثقة بشيء ممَّا أتى به، فوجب لذلك القطع على عصمته فيما يؤدِّيه، ولهذا الاعتبار أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء عليهم السلام في الأداء، لعلمهم بأنَّ تجويز الخطاء فيه يُسقِط فرض الشرائع فعلًا وتركًا.

ومن حقِّه أن يكون معصومًا من جميع القبائح، صغائرها وكبائرها؛ لأنَّ تجويز القبيح عليه يقتضي التنفير عنه؛ لأنَّ من علم مواقعًا للقبيح، أو جوَّز عليه ذلك، تنفر النفوس عن اتِّباعه، ولا تسكن إليه سكونها إلى من لا يجوز منه القبيح، إذا كان الغرض في بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله العمل بما يأتي به، وكان ذلك فرعًا لصدقه الموقوف على النَّظر في معجزة المتعلِّق بحصول داعٍ إليه، وجبَ تنزيهه عن كلِّ شيءٍ نفر عنه.

ولهذا الاعتبار نزَّهه الكلُّ عن الفظاظة والغلظة والجنون والجذام والبرص، وإن كان ذلك حسنًا، من حيث كان مقتضيًا للتنفير عنه، وله وجب تنزيهه عن كفر الآباء وخساستهم في الناس، وعهر الأزواج من حيث كان المرء يعيَّر بكفر آبائه وخساستهم، وأنَّ رتبة من تسأله الفضلاء الأبرار في النفوس، بخلاف رتبة من تسأله الفجَّار وذوو الدنائة.

ولذلك نجد العقلاء يتمدَّحون بفضل آبائهم، وعلوِّ قدرهم، ويذمُّون من تسأله الأراذل، ويصغِّرون به، وإن كان فاضلًا، وكذلك الحكم في عهر الأزواج، وكونه غاضًّا من قدر أزواجهنَّ بغير شبهة، وإذا وجب تنزيههم عليهم السلام مِن كلِّ منفِّر، وإن كان حسنًا، فأولى بالتنزيه المنفِّر القبيح.

وأيضًا فإنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله يستحقُّ التعظيم على الإطلاق، والاستخفاف به كفر، ولو كان ممَّن يصحُّ منه القبيح لوجه، توجَّه الاستخفاف إليه متى أوقعه، وكونه مستحقًا لمطلق التعظيم، مانع من ذلك، فاقتضى هذا الاعتبار أن لا يبعث الله تعالى من يعلم من حاله إيثار شيء من القبيح؛ لقبح تحريم الاستخفاف والحكم بكفر فاعله، مع وجوب فعله.

ولا طريق إلى معرفته إلَّا ظهور المعجز عليه، أو نصّ من علم صدقه عليه، لتعلُّق دعوته بما لا يعلمه إلَّا القديم سبحانه، فيجب وقوف تصديقه عليه سبحانه، ولا أمر يصحُّ كونه برهانًا من قِبَله تعالى على صدقه، إلَّا فعل مختصّ بمقدوره تعالى، ينوب مناب قوله تعالى، صدق هذا=

=علي فيما يؤدِّيه عنِّي مختصٌّ بدعوته أو دعوة من نصَّ على نبوَّته، إذ لا فرق في تصديق من أدَّعى الإرسال من بعض الملوك الحكماء بين أن يقول: صدقَ هذا المدعي، أو يفعل ما يجعله دلالة على صدقه ممَّا لم تجرِ عادته به وكذلك حكم النصِّ المدلول على صدقه في كونه نائبًا مناب التصديق بنفس القول أو الفعل الخارق للعادة.

ويفتقر المعجز الدَّالُّ على صدق المدَّعي إلى شروطٍ ثلاثة:

أحدها: أن يكون خارقًا للعادة.

وثانيها: أن يكون مختصًّا بمقدوراته سبحانه.

وثالثها: أن يكون متعلِّقًا بدعواه.

واعتبرنا الشرط الأوَّل؛ لأنَّ المعتاد، وإن كان مختصًّا به سبحانه، كخلق الولد عند الوطي، ونبات الحبّ عند الحرث والسقي، وطلوع الشمس من المشرق، لا يقف على مدَّعٍ ولا يميِّز صادقًا من كاذب، ومن شرط المعجز الإبانة، وطريق ذلك اعتبار ما جرت العادة به، وكون الحادث خارجًا عنها، كفلْق البحر، وحمل الجبل، وقلب العصا حيَّة.

واعتبرنا الشرط الثاني؛ لأنَّ مَن عداه سبحانه يصحُّ منه إيثار القبيح، فلا يؤمن منه تصديق الكذَّاب، وبعثة الصادق بالمفاسد، وذلك مانع من اتِّباع الداعي، وطريق العلم بذلك أن يكون الخارق للعادة ممَّا يختصُّ جنسه بمقدوره، كالجواهر والحياة وغيرهما.

واعتبرنا الشرط الثالث؛ لأنَّه لو تكامل الشرطان، ولم يتعلَّق الحادث بدعوة مدَّعٍ معيَّن لم يكن مدَّعٍ بالتصديق أولى من مدَّعٍ، من حيث علمنا أنَّه لو حدث في السماء أو في الأرض حادث لم تجرِ العادة به ممَّا يختصُّ القديم سبحانه بالقدرة عليه، غير متعلِّق بدعوة مدَّعٍ، لم يصحَّ من أحد أن يجعله دلالة؛ لعدم التعلُّق بينه وبين كلِّ مدَّعٍ، وطريق العلم بالمعجزة المشاهدة، والخبر المعلوم صحَّته؛ لاستناده إلى قول صادق لا يجوز كذبه أو تواتر، وهو على ضربَين:

أحدهما: بسبق العلم بمخبره لحال النَّظر في صفات ناقله، كوجود بغداد والبصرة، ووجود بدر وحنين وصفِّين والجمل، وما هذه حاله يجري مجرى العلم الحاصل بالمدرك في البعد عن الشبهة، وإن اختلف الطريقان.

والضرب الثاني: من التواتر، هو ما يقف العلم به على العلم بصدق ناقليه، وإنَّما يعلم صدقهم لتعذُّر الكذب عليهم، وإنَّما يعلم ذلك من واحد وجهَين:

أحدهما: بشاهد الحال، كالجماعة التي تنقل ركوب الأمير أو قتل الوزير على صفة لا يصلح معها اتِّفاق ولا تواطؤ، وهذا الضرب من التواتر لا يفتقر إلى بلوغ الناقلين حدًّا متواترة، من الكثرة وتنائي الديار، بل كلُّ مَن تأمَّله علِم صحَّة المخبِر عنه، وإن لم يبلغوا عشرة.=

=**الثاني**: أن يبلغوا حدًّا من الكثرة، واختلاف الدواعي، وتنائي الدِّيار، ينقلون لفظًا واحدًا عن معروف غير ملتبس، كنقل الناقلين من المسلمين معجزات نبيِّنا ﷺ، ومن الشيعة النصّ الجليّ من حيث علمنا أنَّ مثل هذَين الفريقَين، مع ما نجد كلّ فريق منها عليه من الكثرة، وتنائي الديار، وتباين الأغراض، لا يصحُّ فيهم افتعال لفظٍ واحدٍ على جهة الاتِّفاق، كما لا يصحُّ لكلِّ شاعر من إقليم واحد أن ينظم بيتًا من الشعر، فيتَّفق لكلِّ شاعر فيه، والتواطؤ بالاجتماع في مكانٍ واحدٍ فرع لثبوت التعارف بينهم، وقد علم ارتفاعه ممَّن ذكرناه من ناقلي الفريقَين، ولو وقع؛ لارتفع الريب فيه؛ لأنَّ أهل البلاد المتباعدة، وذوي الأغراض المتباينة، إذا رحلوا من أماكنهم إلى مكانٍ واحدٍ ليبرموا أمرًا، لم يخفَ ذلك من حالهم على أحد عَنِي بالأخبار.

وكثرة هؤلاء الناقلين بعدُ قلَّة، يجوز منهم لها الافتعال، يمنع منه سببان:

أحدهما: إنَّ النقل الذي بينَّا صِدق ناقله يتضمَّن أمرَين.

الأوَّل: لفظ الخبر، **والثاني**: صفة المنقول عنه، فما له آمنا الكذب في أحد الأمرَين، يجب أن نأمنه في الآخرة.

وثانيهما: عدم العلم بأعيان مفتعله وزمانه، كالعلم بابتداء الخوارج، والقول بالمنزلة بين المنزلَتَين، ونحلة النَّجار والأشعري وابن كرام.

فمتى عري النقل من الأوصاف المذكورة التي يصحُّ معها الكذب والصدق، ثبت صدق الناقلين، وإن كان الأمر بخلاف ذلك، تعذر العلم بصدق الناقلين، ووجب الحكم على خبرهم بكونه واحدًا يصحُّ دخول الصدق والكذب فيه، وإن كثر الناقلون، فإن كانوا ينقلون عن طبقة أخرى، وجب أن يثبت لها ما ثبت لهذه من الصفة التي يتعذَّر معها الكذب، ثمَّ هكذا حال كلِّ طبقة تنقل عن أخرى، قلُّوا أم كثروا، وذلك فرع العلم بأعيان الأزمنة المتَّصلة بالمنقول حاله كلّ زمان فيه ناقلون، لا يجوز عليهم الكذب.

وقلنا ذلك؛ لأنَّ الجهل بالزمان يقتضي الجهل بمن فيه، والعلم بالزمان مع الجهل بمن فيه، ومن أعيان الناقلين يمنع من القطع باتِّصال الطبقات في النقل، وتجويز انقطاعه يرفع الثقة بصحَّته.

فمتى علم ظهور المعجز على يد مدَّعي الإرسال من أحد الطرق المذكورة، وجب النظر فيه؛ لحصول الخوف الشديد بتركه، ومتى يفعل مكلَّف النظر فيه ما يجب عليه منه بشروطه، ينكشف له حال الصادق المصدق، من الكاذب المخرق، ولا طريق إلى نبوَّة أحد من الأنبياء إلَّا من جهة نبيِّنا محمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ؛ لانسداد طريق العلم باتِّصال أعيان الأزمنة، مشتملة على متواترين بمعجزاتهم من الآن وإلى حين دعوتهم، وتعذُّر العلم بصحتها من دون ذلك، بحسب ما دلَّلنا عليه.=

فصل الإمامة

والإمام[1] بعد النَّبيّ صلى الله عليه وآله، عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ لحصول النَّصِّ عليه من الله بقوله

=وهذا برهانٌ واضحٌ على سقوط فرض العمل بشرائعهم، إذ لو كان تكليفا ثابتًا؛ لوجب أن يكون لمكلّفها طريقٌ إلى العلم بها، لقُبح تكليف العمل، مع تعذُّر العلم به.

والدلالة على نبوَّته صلى الله عليه وآله من وجهَين: **أحدهما**: القرآن المعلوم ضرورة اختصاصه به، **والآخر**: المعجزات الخارجة عنه.

ينظر: الكافي، أبو الصلاح الحلبيّ: ٦٧. وأيضًا: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادى عشر: العلّامة الحِلِّيّ: ٩٣ وما بعدها.

(١) الكافي، الشيخ الكليني: ١/ ٢٠٣، محمَّد بن يحيى، عن أحمد بن محمَّد بن عيسى، عن الحسن ابن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله عليه السلام، في خطبة له يذكر فيها حال الأئمَّة عليهم السلام وصفاتهم: **إنَّ الله عزّ وجلّ أوضح بأئمَّة الهدى من أهل بيت نبيِّنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه، فمن عرف من أمَّة محمَّد صلى الله عليه وآله واجب حقِّ إمامه، وَجَد طعم حلاوة إيمانه، وعلم فضل طلاوة إسلامه؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى نصب الإمام علمًا لخلقه، وجعله حجَّةً على أهل مواده وعالمه، وألبسه الله تاج الوقار، وغشَّاه من نور الجبَّار، يمدُّ بسببٍ إلى السَّماء، ولا ينقطع عنه موادَّه، ولا ينال ما عند الله إلَّا بجهة أسبابه، ولا يقبل الله أعمال العباد إلَّا بمعرفته، فهو عالم بما يردُ عليه من ملتبسات الدُّجى ومعميَّات السُّنن، ومشبهات الفتن، فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين عليه السلام من عقب كلِّ إمام، يصطفيهم لذلك ويجتبيهم، ويرضى بهم لخلقه ويرتضيهم، كلُّ ما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إمامًا، علما بيِّنًا، وهاديًا نيِّرًا، وإمامًا قيِّمًا، وحجَّةً عالمًا، أئمَّة من الله يهدون بالحقِّ وبه يعدلون، حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه، يدين بهديهم العباد، وتستهلُّ بنورهم البلاد، وينمو ببركتهم التلاد، جعلهم الله حياةً للأنام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للإسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها.**

فالامام: هو المنتجب المرتضى، والهادي المنتجى، والقائم المترجى، اصطفاه الله بذلك، واصطنعه=

=على عينه في الذرِّ حين ذرأه، وفي البريَّة حين برأه، ظلًّا قبل خلق نسمة عن يمين عرشه، محبوًّا بالحكمة في علم الغيب عنده، اختاره بعلمه، وانتجبه لطهره، بقيَّة من آدم عليه السلام، وخيرة من ذريَّة نوح، ومصطفى من آل إبراهيم، وسلالة من إسماعيل، وصفوة من عترة محمَّد صلى الله عليه وآله، لم يزل مرعيًّا بعين الله، يحفظه ويكلؤه بستره، مطرودًا عنه حبائل إبليس وجنوده، مدفوعًا عنه وقوب الغواسق ونفوث كلِّ فاسق، مصروفًا عنه قوارف السُّوء، مبرءًا من العاهات، محجوبًا عن الآفات، معصومًا من الزلَّات، مصونًا عن الفواحش كلِّها، معروفًا بالحلم والبرِّ في يفاعه، منسوبًا إلى العفاف والعلم والفضل عند انتهائه، مسندًا إليه أمر والده، صامتًا عن المنطق في حياته.

فإذا انقضت مدَّة والده إلى أن انتهت به مقادير الله إلى مشيئته، وجاءت الإرادة من الله فيه إلى محبَّته، وبلغ منتهى مدَّة والده عليه السلام، فمضى وصار أمر الله إليه من بعده، وقلَّده دينه، وجعله الحجَّة على عباده، وقيِّمه في بلاده، وأيَّده بروحه، وآتاه علمه، وأنبأه فصل بيانه، واستودعه سرَّه، وانتدبه لعظيم أمره، وأنبأه فضل بيان علمه، ونصبه علمًا لخلقه، وجعله حجَّةً على أهل عالمه، وضياءً لأهل دينه، والقيِّم على عباده، رضي الله به إمامًا لهم، استودعه سأرَّه، واستحفظه علمه، واستخبأه حكمته، واسترعاه لدينه، وانتدبه لعظيم أمره، وأحيا به مناهج سبيله وفرائضه وحدوده، فقام بالعدل عند تحيُّر أهل الجهل، وتحيير أهل الجدل، بالنُّور الساطع، والشفاء النافع، بالحقِّ الأبلج، والبيان اللائح من كلِّ مخرج، على طريق المنهج، الَّذي مضى عليه الصَّادقون من آبائه عليهم السلام، فليس يجهل حقَّ هذا العالم إلَّا شقيّ، ولا يجحده إلَّا غوي، ولا يصدُّ عنه إلَّا جريٌّ على الله جلَّ وعلا.

البرسيّ في مشارق الأنوار، عن طارق بن شهاب، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه قال: **يا طارق، الإمام كلمة الله، وحجَّة الله، ووجه الله، ونور الله، وحجاب الله، وآية الله، يختاره الله، ويجعل فيه ما يشاء، ويوجِب له بذلك الطاعة والولاية على جميع خلقه، فهو وليُّه في سماواته وأرضه، أخذ له بذلك العهد على جميع عباده، فمن تقدَّم عليه كفر بالله من فوق عرشه، فهو يفعل ما يشاء، وإذا شاء الله شاء.**

ويكتب على عضده: وتمَّت كلمة ربِّك صدقًا وعدلًا، فهو الصِّدق والعدل، وينصب له عمود من نور من الأرض إلى السَّماء، يرى فيه أعمال العباد، ويلبس الهيبة وعلم الضمير، ويطَّلع على الغيب، ويرى ما بين المشرق والمغرب، فلا يخفى عليه شيء من عالم الملك والملكوت، ويُعطى منطق الطير عند ولايته.=

=فهذا الَّذي يختاره الله لوحيه، ويرتضيه لغيبه، ويؤيِّده بكلمته، ويلقِّنه حكمته، ويجعل قلبه مكان مشيَّته، وينادى له بالسلطنة، ويذعن له بالإمرة، ويُحكم له بالطاعة؛ وذلك لأنَّ الإمامة ميراث الأنبياء، ومنزلة الأصفياء، وخلافة الله، وخلافة رسل الله، فهي عصمة وولاية وسلطنة وهداية، وإنَّه تمام الدِّين ورجح الموازين.

الإمام دليلٌ للقاصدين، ومنارٌ للمهتدين، وسبيل السالكين، وشمسٌ مشرقةٌ في قلوب العارفين، ولايته سببٌ للنجاة، وطاعته مفترَضة في الحياة، وعدَّة بعد الممات، وعزّ المؤمنين وشفاعة المذنبين ونجاة المحبين وفوز التابعين؛ لأنّها رأس الأسلام وكمال الايمان ومعرفة الحدود والأحكام، وتبيين الحلال من الحرام، فهي مرتبة لا ينالها إلَّا من اختاره الله وقدَّمه وولَّاه وحكَّمه.. إلى أن يقول:

والإمام يجب أن يكون عالمًا لا يجهل، وشجاعًا لا ينكل، لا يعلو عليه حسَب، ولا يدانيه نسَب، فهو في الذروة من قريش، والشرف من هاشم، والبقيَّة من إبراهيم، والنهج من النبع الكريم، والنفس من الرسول، والرضى من الله، والقول عن الله.

فهو شرف الأشراف، والفرع من عبد مناف، عالم بالسياسة، قائم بالرياسة، مفترَض الطاعة إلى يوم الساعة، أودع الله قلبه سرَّه، وأطلق به لسانه، فهو معصوم موفق، ليس بجبان ولا جاهل، فتركوه يا طارق، واتَّبعوا أهواءهم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ سورة القصص: ٥٠.

والإمام يا طارق بشر ملكيّ، وجسد سماويّ، وأمرٌ إلهيّ، وروحٌ قدسيّ، ومقامٌ عَلِيّ، ونورٌ جليّ، وسرٌّ خفيّ، فهو ملكيّ الذات، إلهيّ الصفات، زائد الحسنات، عالم بالمغيَّبات خصَّا من ربِّ العالمين، ونصًّا من الصادق الأمين.

وهذا كلُّه لآل محمَّد، لا يشاركهم فيه مشارك؛ لأنّهم معدن التنزيل، ومعنى التأويل، وخاصَّة الرَّبِّ الجليل، ومهبط الأمين جبرئيل، صفوة الله وسرّه وكلمته، شجرة النبوَّة، ومعدن الصفوة، عين المقالة، ومنتهى الدلالة، ومحكم الرسالة، ونور الجلالة، جنب الله ووديعته، وموضع كلمة الله ومفتاح حكمته، ومصابيح رحمة الله وينابيع نعمته، السبيل إلى الله، والسلسبيل، والقسطاس المستقيم، والمنهاج القويم، والذِّكر الحكيم، والوجه الكريم، والنور القديم، أهل التشريف والتقويم والتقديم والتعظيم والتفضيل، خلفاء النَّبيِّ الكريم، وأبناء الرؤوف الرحيم، وأمناء العليِّ العظيم، ذريَّة بعضها من بعض، والله سميع عليم.

السنام الأعظم، والطريق الأقوم، مَن عرفهم وأخذ عنهم فهو منهم، وإليه الإشارة بقوله:=

تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾[1].

هذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام بإجماع الأمَّة[2].

=﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾ سورة إبراهيم: ٣٦، خلقهم الله من نور عظمته، وولَّاهم أمر مملكته، فهم سرُّ الله المخزون، وأولياؤه المقرَّبون، وأمره بين الكاف والنون، إلى الله يدعون، وعنه يقولون، وبأمره يعملون.

علمُ الأنبياء في علمهم، وسرُّ الأوصياء في سرِّهم، وعزُّ الأولياء في عزِّهم، كالقطرة في البحر، والذرَّة في القفر، والسماوات والأرض عند الإمام كيده من راحته، يعرف ظاهرها من باطنها، ويعلم برّها من فاجرها، ورطبها ويابسها؛ لأنَّ الله علَّم نبيَّه علم ما كان وما يكون، وورث ذلك السرَّ المصون الأوصياء المنتجبون، ومن أنكر ذلك فهو شقيٌّ ملعون، يلعنه الله، ويلعنه اللاعنون، وكيف يفرض الله على عباده طاعة من يحجب عنه ملكوت السماوات والأرض؟.

ينظر: مشارق أنوار اليقين، للحافظ رجب البرسيّ: ١٧٤.

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٥.

(٢) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب: ٢/ ٢٠٨، قال: باب النصوص على إمامته عليه السلام، فصل، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ اجتمعت الأمَّة أنَّ هذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام، لـمَّا تصدَّق بخاتمه وهو راكع، لا خلافَ بين المفسِّرين في ذلك.

ذكره الثعلبيّ والماورديّ والقشيريّ والقزوينيّ والرازيّ والنيسابوريّ والفلكيّ والطوسيّ والطبريّ في تفاسيرهم، عن السديّ ومجاهد والحسن والأعمش وعتبة بن أبي حكيم وغالب بن عبد الله وقيس بن الربيع وعباية الربعيّ وعبد الله بن عبَّاس وأبي ذرٍّ الغفاريّ، وذكره ابن البيع في معرفة أصول الحديث، عن عبد الله عبيد الله بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، والواحديّ في أسباب نزول القرآن، عن الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عبَّاس، والسمعانيّ في فضايل الصحابة عن حميد الطويل عن أنس، وسلمان بن أحمد في معجمه الأوسط عن عمَّار، وأبو بكر البيهقيّ في المصنَّف، ومحمَّد الفتَّال في التنوير، وفي الروضة عن عبد الله بن سلَّام وأبي صالح والشعبيّ ومجاهد، وزرارة بن أعين عن محمَّد بن عليّ، والنطنزيّ في الخصايص عن ابن عبَّاس، والإبانة عن الفلكيّ عن جابر الأنصاريّ، وناصح التميميّ وابن عبَّاس، والكلبيّ في روايات مختلفة الألفاظ متَّفقة المعاني، وفي أسباب النزول عن الواحديّ: إنَّ عبد الله ابن سلَّام أقبل ومعه نفر من قومه، وشكَوا بعد المنزل عن المسجد، وقالوا: إنَّ قومنا لـمَّا رأونا أسلمنا، رفضونا ولا يكلِّمونا=

=ولا يجالسونا ولا يناكحونا، فنزلت هذه الآية، فخرج النبيّ ﷺ إلى المسجد، فرأى سائلا، فقال: **هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟** قال: نعم، خاتم فضَّة. وفي رواية خاتم ذهب، قال: **من أعطاكه؟** قال: أعطانيه هذا الراكع.

تفسير الثعلبيّ، في رواية أبي ذر: إنَّ السائل قال: اللَّهمَّ اشهد أنِّي سألت في مسجد رسول الله ﷺ، ولم يعطني أحد شيئًا، وكان عليّ عليه السلام راكعًا، فأومى بخنصره اليمنى، فأقبل السائل حتَّى أخذه من خنصره، وذلك بعين رسول الله، فلمَّا فرغ رسول الله من صلاته، رفع رأسه إلى السماء، وقال: **اللهمَّ إنَّ أخي موسى سألك، فقال:** ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ إلى قوله: ﴿قَوْلِي﴾ سورة طه: ٢٥، **فأنزلت عليه قرآنًا:** ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾ سورة القصص: ٣٥، **اللهمَّ وأنا محمَّد نبيّك وصفيّك، اللهمَّ اشرح لي صدري، ويسِّر لي أمري، واجعل لي وزيرًا من أهلي، عليًّا أشدُد به ظهري.** قال أبو ذر: فوالله ما استتمَّ رسول الله ﷺ الكلمة، حتَّى نزل جبريل من عند الله، فقال: يا محمَّد اقرأ، قال: وما أقرأ؟ قال أقرأ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ..﴾ الآية.

الأمالي: الشيخ الصدوق: ١٨٦، عن أبي جعفر عليه السلام: أنَّ رهطًا من اليهود أسلموا، منهم عبد الله ابن سلَّام وأسيِّد وثعلبة وبنيامين وسلام وابن صوريا، فقالوا: يا رسول الله إنَّ موسى أوصى إلى يوشع ابن نون، فمن وصيّك يا رسول الله؟ ومَن ولَّيت بعدك؟ فنزلت هذه الآية، ثمَّ قال: رسول الله ﷺ: **قوموا**، فقاموا، فأتوا المسجد، فإذا السَّائل خارج، فقال: **يا سائل ما أعطاك أحد شيئًا؟** قال: نعم، هذا الخاتم، قال: **من أعطاكه؟** قال: أعطانيه ذلك الرَّجل الذي يصلِّي. قال: **على أي حالٍ أعطاك؟** قال: راكعًا، فكبَّر النبيّ، وكبَّر أهل المسجد، فقال ﷺ: **عليّ بن أبي طالب وليّكم بعدي**، فقالوا: رضينا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّد نبيًّا وبعليّ وليًّا. فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ..﴾ سورة المائدة: ٥٦.

فروي عن عمر بن الخطَّاب: لقد تصدَّقت بأربعين خاتمًا وأنا راكع؛ لينزل فيَّ ما نزل في عليّ بن أبي طالب، فما نزل.

كتاب أبي بكر الشيرازيّ: أنَّه لمَّا سأل السائل، وضعها عليه السلام على ظهره، إشارة إليه أن ينزعها، فمدَّ السائل يده ونزع الخاتم من يده، ودعا له، فباهى الله تعالى ملائكته بأمير المؤمنين، وقال: **ملائكتي أما ترون عبدي، جسده في عبادتي، وقلبه معلَّق عندي، وهو يتصدَّق بماله طلبًا لرضاي، أُشهدكم أنِّي رضيت عنه وعن خَلَفِهِ** (يعنى ذريَّته)، ونزل جبرئيل بالآية.

وفي المصباح: تصدَّق به يوم الرَّابع والعشرين من ذي الحجَّة، وفي رواية أبي ذر: كان عليه السلام في=

وبنصِّ النّبيّ صلى الله عليه وآله عليه السلام[1].

=صلاة الظهر، وروي أنَّه كان في نافلة الظهر. مصباح المتهجِّد، الشيخ الطوسيّ: ٧٥٨.

ورواه أيضًا في روضة الواعظين: الفتال النيسابوري: ١٠٢.

الكافي: جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جدّه عليهم السلام، قال: لمَّا نزلت ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ..﴾، اجتمع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في مسجد المدينة، وقال بعضهم لبعض: ما تقولون في هذه الآية؟ قال بعضهم: إن كفرنا بهذه الآية كفرنا بسايرها، وإن آمنَّا فإنَّ هذا ذلٌّ، حين يسلِّط علينا عليَّ بن أبي طالب، فقالوا: قد علمنا أن محمَّدًا صادق فيما يقول، ولكن نتولَّاه ولا نُطيع عليًّا فيما أمرنا، فنزل: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، يعني: ولاية محمَّد، ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ سورة النحل: ٨٣، بولاية علي.

ورواه في كنز الفوائد: أبو الفتح الكراجكيّ: ١٥٦.

المواقف: الإيجيّ: ٣/ ٦١٤: والوليُّ إما المتصرِّف، أي: الأولى والأحقُّ بالتصرُّف، كوليِّ الصبيّ والمرأة، وأمَّا المحبُّ والناصر تقليلًا للاشتراك في لفظ الوليّ، وأيضًا لم يعهد له في اللغة معنى ثالث، والناصر غير مراد في هذه الآية؛ لعموم النصرة والمحبَّة في حقِّ كلِّ المؤمنين.

قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ سورة التوبة: ٧١، أي بعضهم محبُّ بعض وناصره، فلا يصحُّ حصرها بكلمة إنَّما في المؤمنين الموصوفين بالصِّفة المذكورة في الآية، فهو المتصرِّف، والمتصرِّف في الأمَّة هو الإمام، وقد أجمع أئمَّة التفسير على أنَّ المراد بالذين يقيمون الصلاة إلى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، عليٌّ، فإنَّه كان في الصلاة راكعًا، فسأله سائل، فأعطاه خاتمه، فنزلت الآية، وللإجماع على أنَّ غيره، كأبي بكر مثلًا، غير مراد، فتعيَّن أنَّه المراد، فتكون الآية نصًّا في إمامته.

وذكره القمِّيّ عليّ بن إبراهيم في تفسيره: ١/ ١٧٠. وتفسير مجمع البيان: الشيخ الطبرسيّ: ٣/ ٣٥٩. وجامع البيان: ابن جرير الطبريّ: ٦/ ٣٨٩.

(١) المسلك في أصول الدِّين، المحقِّق الحِلِّيّ: ٢٢١.

الدليل الرابع: أنَّ الإماميَّة نُقِلت نقلًا متواترًا عن النبيّ صلى الله عليه وآله: أنَّه نصَّ على عليّ عليه السلام بالإمامة نصًّا جليًّا.

فيكون إمامًا، أمَّا أنَّه صلى الله عليه وآله نصَّ على عليٍّ عليه السلام، فلأنَّ الإماميَّة نقلت من صريح الألفاظ ما اتَّفق معناها على النصِّ عليه عليه السلام، نقلًا يزيد عن عدد التواتر، فيكون القدر المشترك بين تلك الأخبار متواتر، وذلك: كقوله صلى الله عليه وآله: يوم الدَّار: **أنت أخي ووزيري ووصيِّي وخليفتي من بعدي.**

وروي عن ابن عبَّاس عن النبيّ صلى الله عليه وآله، إنَّه قال: **قال لي ربِّي جلَّ جلاله، لمَّا عرَّج بي إلى السَّماء:=**

=يا محمَّد هلَّا اتَّخذت من الآدميِّين وزيرًا وأخًا ووصيًّا من بعدك؟ فقلت: ومن أتَّخذ؟ فأوحى الله جلَّ جلاله: يا محمَّد قد اخترت لك من الآدميِّين عليّ بن أبي طالب.

وعن جعفر بن محمَّد عليه السلام: عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنَّه قال: أوحى إليَّ ربِّي جلَّ جلاله، فقال: يا محمَّد إنِّي اطَّلعت إلى الأرض اطِّلاعة، فاخترتك منها، فجعلتك نبيًّا، ثمَّ اطَّلعت الثانية، فاخترت منها عليًّا، وجعلته وصيَّك وخليفتك وزوج ابنتك.

وعن جابر بن عبد الله، قال: لمَّا نزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾، قلت: يا رسول الله، عرفت الله ورسوله، فمن أولوا الأمر الذين قرنَ الله طاعتهم بطاعتك، فقال صلى الله عليه وآله: هم خلفائي يا جابر وأئمة المسلمين بعدي، أولهم علي بن أبي طالب.

وعن عبد الرحمان بن سمرة الأسديّ، قال: قلت: يا رسول الله أرشدني إلى النَّجاة، قال: يا بن سمرة إذا اختلفت الأهواء، وتفرَّقت الآراء، فعليك بعليّ بن أبي طالب، فإنَّه إمام أمَّتي وخليفتي من بعدي، وهو الفاروق الذي يميِّز بين الحقِّ والباطل.

وعن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنَّ الله اطَّلع إلى الأرض اطِّلاعة، فاختارني منها، فجعلني نبيًّا، واطَّلع ثانيةً، فاختار منها عليًّا، ثمَّ أمرني أن أتَّخذه أخًا ووصيًّا وخليفةً ووزيرًا، فعليٌّ منِّي وأنا من عليّ.

وعن الأصبغ بن نباتة، قال: خرج علينا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ويده في يد ابنه الحسن عليه السلام، وهو يقول: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله، ويدي في يده هكذا، وهو يقول: خير الخلق بعدي وسيِّدهم أخي هذا، وهو إمام كلِّ مسلم، وأمير كلِّ مؤمن بعد وفاتي، ألا وإنِّي أقول: إنَّ خير الخلق بعدي وسيِّدهم ابني هذا، وهو إمام كلِّ مسلم، ومولى كلِّ مؤمن بعد وفاتي.

وعن سلمان الفارسيّ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام: إنَّ الله اطَّلع إلى الأرض اطِّلاعة فاختار منها أباك، ثمَّ اطَّلع اطِّلاعة ثانية فاختار منها زوجك، فأوحى إليَّ أن أزوِّجك إيَّاه، وأن أتَّخذه وليًّا ووزيرًا، وأن أجعله خليفتي في أمَّتي، فأبوك خير الأنبياء، وبعلك خير الأوصياء، وأنت أوَّل من يلحق بي من أهلي.

وعن عبد الله بن جعفر، قال: كنَّا عند معاوية، ثمَّ ذكر حديثًا جرى بينه وبين معاوية، فإنَّه قال لمعاوية: سمعت أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: إنِّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ أخي علي بن أبي طالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قال: فشهد بذلك الحسن، والحسين، وعبد الله بن عبَّاس، وعمر بن أبي سلمة، وأسامة بن زيد.

وعن أنس بن مالك في خبر طويل، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أوحى الله إليَّ: يا محمَّد، إنِّي اطَّلعت=

= إلى الأرض اطِّلاعة فاخترتك منها، فجعلتك نبيًّا، ثمَّ اطَّلعت ثانيًا فاخترت منها عليًّا، فجعلته وصيَّك، ووارث علمك، والإمام بعدك.

وعن أبي هريرة، قال: دخلت على رسول الله ﷺ، وقد نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، فقرأها علينا رسول الله ﷺ، ثمَّ قال: **أنا المنذر، أتعرفون الهادي؟** قلنا: لا يا رسول الله، قال صلوات الله عليه: **هو خاصف النعل**، فطولت الأعناق، إذ خرج علينا عليّ صلوات الله عليه وآله من بعض الحجر، وبيده نعل رسول الله ﷺ، ثمَّ التفت إلينا، فقال: **ألا إنَّه المبلِّغ عنِّي، والإمام بعدي، وزوج ابنتي، وأبو سبطيَّ، فنحن أهل البيت، أذهب الله عنا الرِّجس، وطهَّرنا من الدَّنَس.**

وعن زيد بن أرقم، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ عليه السلام: **أنت الإمام والخليفة بعدي.**

وعن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **لمَّا عرج بي إلى السَّماء، وبلغت سدرة المنتهى، ناداني ربي عزَّ وجلَّ: يا محمَّد**، قلت: **لبَّيك سيِّدي**، قال: **إنِّي ما أرسلت رسولًا فانقضت أيَّامه، إلَّا قام بالأمر من بعده وصيُّه، فاجعل عليّ بن أبي طالب الإمام والوصيّ بعدك، فإنِّي خلقتكما من نورٍ واحد.**

وعن الزبير، وقد سُئِل عمَّا سمع من رسول الله ﷺ في عليّ عليه السلام، قال: سمعته يقول: **علي مع الحقّ والحقّ معه، وهو الإمام والخليفة بعدي، يُقاتل على التأويل، كما قاتلت على التنزيل.** وعن عمَّار بن ياسر، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته، وقَتَل عليّ بن أبي طالب أصحاب الألوية، وفرَّق جمعهم، أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إنَّ عليًّا قد جاهد في الله حقَّ جهاده، فقال: **لأنَّه منِّي وأنا منه، وإنَّه وارث علمي، وقاضي ديني، ومنجز وعدي، والخليفة بعدي، حربه حربي، وحربي حرب الله، وسلمه سلمي، وسلمي سلم الله.**

عن الأصبغ بن نباتة، قال: سمعت عمران بن حصين يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ ابن أبي طالب عليه السلام: **أنت وارث علمي، وأنت الإمام والخليفة بعدي.**

وعن حذيفة بن اليمان، في جملة خبر، قلت: يا رسول الله، على من تخلفنا ؟ قال: **على مَن خلّف موسى بن عمران قومه؟** فقلت: على وصيِّه يوشع بن نون، قال: **فإنِّ وصيي وخليفتي من بعدي عليّ بن أبي طالب قائد البررة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره، مخذول من خذله.**

وغير ذلك من الأحاديث التي لو استقصيناها؛ لكانت أضعاف ما نقلنا، وإنَّما قلنا إنَّ الناقلين لهذه الأخبار بالغون إلى حدِّ التواتر، فلأنَّ من اتَّبع الإنصاف، واطَّرح العناد، يعرف أنَّ طائفة الإماميَّة مالؤون الآفاق والأصقاع، فقهاء وشعراء وأدباء ومتكلِّمين، وأشياع من أتباع كلّ=

النصّ الجليّ المنقول بالتواتر يوم الدار[1].

=صنف ما لا يضبطهم عدد لبشر، ولا ينتهي بهم حصر الحاصر، ثمَّ هم بأجمعهم تارةً ينقلون لفظًا متَّفقًا، وهو النصُّ عليه عليه السلام، من غير تعيين لفظ، وتارةً ينفرد كلُّ جماعة منهم بنقل ألفاظ تشترك في التنصيص الصَّريح، وكلُّ واحدٍ منهما يكفي في كونه متواترًا، فإذا ثبت أنَّه صلى الله عليه وآله نصَّ على عليّ عليه السلام بالإمامة، وجبَ القول بكونه إمامًا.

(١) فيما ذكرناه من الأخبار، ما تواتر بنقله الخاصَّة والعامَّة، ومنها ما تواترت به الشيعة، وضامها على نقله بعض أصحاب الحديث. فالأوَّل: خبر الدَّار، وهو: جمع النبيّ صلى الله عليه وآله لبني هاشم أربعين رجلًا، فيهم من يأكل الجذعة، ويشرب الفرق، ويصنع لهم فخذ شاة بمدٍّ من قمح، وصاع من لبن، فأكلوا بأجمعهم وشربوا، والطَّعام والشراب بحاله. ثمَّ خطبهم، فقال بعد حمد الله والثناء عليه: **إنَّ الله تعالى أرسلني إليكم يا بني هاشم خاصة وإلى النّاس عامة، فأيكم يوازرني على هذا الأمر وينصرني، يكن أخي ووصيي ووزيري ووارثي والخليفة من بعدي؟**.

فأمسك القوم، وقام عليّ عليه السلام فقال: **أنا أوازرك يا رسول الله على هذا الأمر**، فقال: **أجلس، فأنت أخي ووصيي ووزيري ووارثي والخليفة من بعدي**، وقد أطبق النَّاقلون من الفريقَين على هذا كنقلهم المعجزات، إذ كان من جملتها إطعام الخلق الكثير باليسير من الطعام، وهو هذا اليوم، وكلُّ من روى هذا المقام روى القصَّة كما شرحناها.

وأيضًا فقد أجمع علماء القبلة على يوم الدَّار وطريق العلم به النقل، وكلُّ نقل ورد به منقول على ما ذكرناه من النصِّ على عليّ عليه السلام بالاخوَّة والوصيَّة والوزارة وشدِّ الأزر والخلافة من بعده، فلحق هذا التفصيل بتلك الجملة، إذ جحده جحد لها.

ومن ذلك: أمره لأصحابه بالتسليم على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين في غير مقام، وقد تناصر الخبر المتواتر بذلك من طريقَي الشيعة وأصحاب الحديث. مَن تأمَّل النقل وجد ذلك ظاهرًا في العامَّة.

وقد قيل في ذلك أشعار معلوم إضافتها إلى قائليها، كأشعار الشعراء في الجاهليَّة والإسلام.

فمنه: قول حسَّان بن ثابت يوم الراية: وكان عليّ أرمد العين يبتغي دواء، فلمَّا لم يحس مداويًا إلى قوله: «فأصفى بها دون البريَّة كلِّها عليًا)، وسمَّاه الوزير المواخيا، والوزارة في عُرف النبوَّة خلافة بغير إشكال، بدليل قوله: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي﴾، أي: خليفةً وإمامًا باتِّفاق المفسِّرين.

ولأنَّ اللفظ الذي تضمَّن الوزارة والأخوَّة هو اللفظ الذي تضمَّن الخلافة، وإنَّما اقتصر على ذِكر بعض المنطوق به؛ اختصارًا وتعويلًا على علم السامع.

ومنه: قول بريدة الأسلميّ، وقد ركز رايته في بني أسلم، وقال: لا أبايع إلَّا من أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أسلِّم عليه بإمرة المؤمنين.

وبقول النبيّ صلى الله عليه وآله، له عليه السلام: **أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى ألَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي**[1].

ومن جملة منازل هارون من موسى الإمامة[2].

وبقوله صلى الله عليه وآله: **من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**[3]، والإمام بعد عليّ عليه السلام ولده الحسن عليه السلام،

(١) الأمالي، الطوسيّ: ٢٥٣، والشافي في الإمامة، الشريف المرتضى: ٣/ ٥، وذخائر العقبى، أحمد ابن عبد الله الطبريّ: ٦٣، ومعاني الأخبار، الصدوق: ٧٤، والكافي، الكلينيّ: ٨/ ١٠٧، والطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ابن طاووس: ٥٣، ومناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب: ٢/ ٣٣، والمسترشد، محمَّد بن جرير الطبريّ (الشيعيّ): ٣٣٥، والفصول المهمَّة في معرفة الأئمَّة، ابن الصبَّاغ: ١/ ٢٢٨.

(٢) معاني الأخبار، الشيخ الصدوق: ٧٤.

حدَّثنا الحسن بن محمَّد بن سعيد الهاشميّ بالكوفة، قال: حدَّثنا فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي، قال: حدَّثنا محمَّد بن عليّ بن معمَّر، قال: حدَّثنا أحمد بن عليّ الرَّمليّ، قال: حدَّثنا محمَّد ابن موسى، قال: حدَّثنا يعقوب بن إسحاق المروزيّ، قال: حدَّثنا عمرو بن منصور، قال: حدَّثنا إسماعيل بن أبان، عن يحيى بن كثير، عن أبيه، عن أبي هارون العبديّ، قال: سألت جابر بن عبد الله الأنصاريّ عن معنى قول النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: **أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي**، قال: استَخلَفه بذلك والله على أمَّته في حياته، وبعد وفاته، وفرض عليهم طاعته، فمن لم يشهد له بعد هذا القول بالخلافة، فهو من الظالمين.

حدَّثنا أحمد بن الحسن القطَّان، قال: حدَّثنا الحسن بن عليّ بن الحسين السكريّ، قال: أخبرنا محمَّد بن زكريَّا، قال: حدَّثنا جعفر بن محمَّد بن عمارة، عن أبيه، عن أبي خالد الكابليّ، قال: قيل لسيِّد العابدين عليّ بن الحسين عليهما السلام: إنَّ النَّاس يقولون إنَّ خير النَّاس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أبو بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، ثمَّ عليّ عليه السلام. قال: **فما يصنعون بخبر رواه سعيد بن المسيّب، عن سعد ابن أبي وقاص، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنَّه قال لعليّ عليه السلام: أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي**.

(٣) ذكره في معاني الأخبار، الشيخ الصدوق: ٦٥، والإرشاد، الشيخ المفيد: ١/ ٣٥١، وتفسير فرات الكوفيّ (فرات بن إبراهيم الكوفيّ): ١٣٠، وفيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي: ٦/ ٢٨٢، والكافي، الشيخ الكلينيّ: ١/ ٤٢٠.

والمصادر التي تقول بذلك، ومناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، وما نزل من القرآن في عليّ عليه السلام: أبي بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهانيّ: ٢٣١ والأمالي، الشيخ الصدوق: ١٨٥، وقرب=

بنصِّ أبيه عليه السلام عند وفاته.

وبنصّ النَّبي صلَّى الله عليه وعلى أخيه الحسين عليهما السلام[١].

بقوله صلى الله عليه وآله: **ولداي هذان إمامان، قاما أو قعدا، صمتا أو نطقا.**

والأمام بعد الحسن عليه السلام أخوه الحسين، بنصِّ أخيه عليه عند وفاته[٢].

وبهذا النصّ المذكور عن النبيّ صلى الله عليه وآله عليهما، وبنصِّ النبيّ أيضًا عليه بقوله: **ولدي هذا إمام ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمَّة تسعة، تاسعهم قائمهم**، وهذا بعينه دليل على إمامة التِّسعة من ولده[٣].

وصحيفة جابر[٤] الأنصاريّ تعيِّن أسماءَهم.

=الإسناد، الحميريّ القمِّيّ: ٥٧، وذخائر العقبى، أحمد بن عبد الله الطبريّ: ٦٧، وينابيع المودَّة لذوي القربى، القندوزيّ: ١/ ١٠٨.

(١) الكافي، الشيخ الكلينيّ: ١/ ٢٨٦، وتقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبيّ: ١٨٢، وكمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق: ١/ ٩٦، والفصول المهمَّة في معرفة الأئمَّة، ابن الصبَّاغ: ٢/ ١٠٣٣، والمحتضر، حسن بن سليمان الحِلِّيّ: ٢٦٦، والهداية، الشيخ الصدوق: ٣٠، وكفاية الأثر، الخزَّاز القمِّيّ: ٧.

(٢) الأمالي، الشيخ الطوسيّ: ١٥٩، وكفاية الأثر، الخزَّاز القمِّيّ: ٢٢٣.

(٣) الكافي، الشيخ الكلينيّ: ١/ ٢٨٦، إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسيّ: ١/ ٤٢١، مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب: ٣/ ١٤١.

(٤) ينظر: معجم رجال الحديث، السيِّد الخوئيّ: ٤/ ٣٣٠، ابن رئاب (رباب) السلميّ: سكن المدينة، روى عن أنس حديثَين، كنيته أبو ياسر، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

ابن عمرو (عمر) بن حزام (حرام): نزل المدينة، شهد بدرًا وثماني عشرة غزوة مع النبيّ صلى الله عليه وآله، مات سنة ٧٨هـ، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، رجال الشَّيخ.

وذكره مع توصيفه بالأنصاريّ المدنيّ العربيّ (العرنيّ) الخزرجيّ، في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وفي أصحاب الحسن عليه السلام، وفي أصحاب الحسين عليه السلام، وفي أصحاب السجَّاد عليه السلام، وفي أصحاب الباقر عليه السلام، قائلًا: أبو عبد الله الأنصاريّ، صحابيّ.

وعدَّه البرقيّ في أصحاب الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، ومن الأصفياء من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام،=

ونصُّ كلِّ واحدٍ منهم على ولده أيضًا، دليلٌ على أمامته[1].

=ومن شرطة خميسه، ومن أصحاب الحسنَين والسجَّاد والباقر عليهم السلام.

(١) الكافي، الشيخ الكلينيّ: ١/ ٥٢٧.

محمَّد بن يحيى ومحمَّد بن عبد الله، عن عبد الله بن جعفر، عن الحسن بن ظريف وعليّ بن محمَّد، عن صالح بن أبي حمَّاد، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاريّ: إنَّ لي إليك حاجة، فمتى يخفُّ عليك أن أخلو بك، فأسألك عنها، فقال له جابر: أي الأوقات أحببته، فخلا به في بعض الأيَّام، فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الَّذي رأيته في يد أمِّي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وما أخبرتك به أمِّي أنَّه في ذلك اللوح مكتوب؟.**

فقال جابر: أشهد بالله أنّي دخلت على أمّك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، فهنَّيتها بولادة الحسين، ورأيت في يديها لوحًا أخضر، ظننت أنَّه من زمرُّد، ورأيت فيه كتابًا أبيض، شبه لون الشَّمس، فقلت لها: بأبي وأمِّي يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، ما هذا اللوح؟ فقالت:

هذا لوح أهداه الله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابنيَّ واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليبشِّرني بذلك، قال جابر: فأعطتنيه أمُّك فاطمة عليها السلام، فقرأته واستنسخته، فقال له أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه عليَّ، قال: نعم، فمشى معه أبي إلى منزل جابر، فأخرج صحيفة من رق، فقال: يا جابر أنظر في كتابك لأقرأ [أنا] عليك، فنظر جابر في نسخته، فقرأه أبي فما خالف حرفٌ حرفًا، فقال جابر: فأشهد بالله أنِّي هكذا رأيته في اللوح مكتوبًا.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، هذا كتابٌ من الله العزيز الحكيم لمحمَّد نبيِّه ونوره وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين من عند ربِّ العالمين، عظِّم يا محمَّد أسمائي، واشكر نعمائي، ولا تجحد آلائي، إنِّي أنا الله إله إلَّا أنا، قاصم الجبَّارين، ومديل المظلومين، وديَّان الدين، إنِّي أنا الله لا إله إلَّا أنا، فمن رجَا غير فضلي، أو خاف غير عدلي، عذَّبته عذابًا لا أعذِّبه أحدًا من العالمين، فإيَّاي فاعبد، وعليَّ فتوكَّل، إنِّي لم أبعث نبيًّا فأكملت أيَّامه، وانقضت مدَّته، إلَّا جعلت له وصيًّا، وإنِّي فضَّلتك على الأنبياء، وفضَّلت وصيَّك على الأوصياء، وأكرمتك بشبليك وسِبطيك حسن وحسين، فجعلت حسنًا معدن علمي، بعد انقضاء مدَّة أبيه، وجعلت حسينًا خازن وحيي، وأكرمته بالشَّهادة، وختمت له بالسعادة، فهو أفضل من استشهد، وأرفع الشُّهداء درجة، جعلت كلمتي التَّامَّة معه، وحجَّتي البالغة عنده، بِعترَته أثيب وأعاقب، أوَّلهم عليّ سيِّد العابدين، وزين أوليائي الماضين، وابنه شبه جدِّه المحمود، محمَّد البَّاقر علمي، والمعدن لحكمتي=

وقول النبيّ صلى الله عليه وآله: **خلَّفت فيكم الثَّقلَين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، حبلان ممدودان، لن يفترقا حتَّى يردا عليّ الحوض**[١].

والأمَّة بين قائلَين: قائل يقول بصحَّة الأمامة بالاختيار[٢].

=سيهلك المرتابون في جعفر، الرَّادُّ عليه كالرَّادِّ عليَّ، حقَّ القول منِّي لأكرمن مثوى جعفر ولاسرنَّه في أشياعه وأنصاره وأوليائه، أتيحت بعده موسى فتنة عمياء حندس؛ لأنَّ خيط فرضي لا ينقطع، وحجَّتي لا تخفى، وأنَّ أوليائي يُسقَون بالكأس الأوفى، من جحد واحدًا منهم فقد جحد نعمتي، ومَن غيَّر آية من كتابي فقد افترى عليَّ، ويلٌ للمفترين الجاحدين عند انقضاء مدَّة موسى عبدي وحبيبي وخيرتي في عليٍّ وليِّي وناصري، ومن أضع عليه أعباء النبوَّة، وأمتحنه بالاضطلاع بها، يقتله عفريت مستكبر، يُدفَن في المدينة الَّتي بناها العبد الصالح إلى جنب شرِّ خلقي، حقَّ القول منِّي لأسرنَّه بمحمَّد ابنه وخليفته من بعده ووارث علمه، فهو معدن علمي، وموضع سرِّي، وحجَّتي على خلقي، لا يؤمن عبد به إلَّا جعلت الجنَّة مثواه، وشفَّعته في سبعين من أهل بيته كلُّهم قد استوجبوا النَّار، وأختم بالسعادة لابنه عليّ وليِّي وناصري، والشَّاهد في خلقي، وأميني علي وحيي، أُخرج منه الدَّاعي إلى سبيلي، والخازن لعلمي الحسن، وأكمل ذلك بابنه (م ح م د) رحمة للعالمين، عليه كمال موسى، وبهاء عيسى، وصبر أيُّوب، فيذلُّ أوليائي في زمانه، وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم، فيُقتلون ويُحرقون ويكونون خائفين، مرعوبين، وجِلين، تُصبَغ الأرض بدمائهم، ويفشو الويل والرَّنا في نسائهم، أولئك أوليائي حقًّا، بهم أدفع كلَّ فتنة عمياء حندس، وبهم أكشف الزلازل، وأدفع الآصار والأغلال، أولئك عليهم صلوات من ربِّهم ورحمة، وأولئك هم المهتدون.

قال عبد الرحمن بن سالم: قال أبو بصير: لو لم تسمع في دهرك إلَّا هذا الحديث؛ لكفاك، فصنهُ إلَّا عن أهله.

وينظر: عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصَّدوق: ٢/ ٤٨، الإمامة والتبصرة، ابن بابويه القمِّيّ: ١٠٣، إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسيّ: ٢/ ١٧٤.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الصدوق: ١/ ٢٦٦، مع مقدِّمة عن هذا الحديث، وينظر: ينابيع المودَّة، القندوزيّ: ١/ ١٢٣. كنز العمَّال، المتَّقي الهنديّ: ١/ ١٨٧، السرائر، ابن إدريس الحِلِّيّ: ٢/ ٦٧٩.

(٢) ينظر: الفصول المختارة، الشريف المرتضى: ٥٧، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلَّانيّ: ٤٦٧.

وقائل يقول بالنصِّ والعصمة [١].

وكلُّ مَن قال بالعصمة والنصِّ، قال: إنَّ الأئمَّة هؤلاء[٢].

فالقول بالعصمة والنصِّ، وأنَّ الأئمَّة عبر هؤلاء، وقول ثالث يبطله الإجماع.

وقد ثبت وجوب اعتبار النصِّ والعصمة، فتعيَّن القول بأمامتهم، وإلَّا خرج الحقُّ عن الأمَّة[٣].

وغيبة الإمام حسنة؛ لأنَّها من فعله، وهو معصوم[٤]، ولا تخلو؛ إمَّا أن يكون شأنها

(١) ينظر: إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسيّ: ١-٢.

(٢) ينظر: الاقتصاد، الشيخ الطوسيّ: ٢٣٢.

(٣) تقدَّم بيانه.

(٤) أصلان موضوعان للغيبة: الإمامة والعصمة.

وبيان هذه الجملة: إنَّ العقل قد دلَّ على وجوب الإمامة، وإنَّ كلَّ زمان كُلِّف فيه المكلَّفون الَّذين يجوز منهم القبيح والحسن، والطاعة والمعصية لا يخلو من إمام، وأنَّ خلوَّه من إمام إخلال بتمكينهم، وقادح في حسن تكليفهم.

ثمَّ دلَّ العقل على أنَّ ذلك الإمام لا بدَّ من كونه معصومًا من الخطأ والزلل، مأمونًا منه فعل كلِّ قبيح.

وليس بعد ثبوت هذَين الأصلَين (إلَّا إمامة) من تشير الإماميَّة إلى إمامته، فإنَّ الصفة الَّتي دلَّ العقل على وجوبها، لا توجد إلَّا فيه، ويتعرَّى منها كلُّ من تُدعى له الإمامة سواه، وتنساق الغيبة بهذا سوقًا حتَّى لا تبقى شبهة فيها.

وهذه الطريقة أوضح ما اعتمد عليه في ثبوت إمامة صاحب الزَّمان، وأبعد من الشبهة.

فإنَّ النَّقل بذلك، وإن كان في الشيعة فاشيًا، والتواتر به ظاهرًا، ومجيؤه من كلِّ طريق معلومًا، فكلُّ ذلك يمكن دفعه وإدخال الشبهة فيه، الَّتي يحتاج في حلِّها إلى ضروب من التكليف.

والطريقة الَّتي أوضحناها بعيدة من الشبهات، قريبة من الأفهام.

وبقي أن ندلَّ على صحَّة الأصلَين اللَّذين ذكرناهما:

أصل وجوب الإمامة: أمَّا الَّذي يدلُّ على وجوب الإمامة في كلِّ زمان؛ فهو مبني على الضَّرورة، ومركوز في العقول الصحيحة، فإنَّا نعلم علمًا، لا طريق للشكِّ عليه ولا مجال، أنَّ وجود الرئيس المطاع المهيب مدبِّرًا ومتصرِّفًا أردع عن القبيح، وأدعى إلى الحسن، وأنَّ التهارج بين النَّاس=

من الله أو منه، أو من النَّاس، لا جابر أن تكون من الله؛ لأنَّه لا يفعل قبيحًا، ولا منه لهذه

=والتَّباغي إمَّا أن يرتفع عند وجود من هذه صفته من الرؤساء، أو يقل وينزر، وأنَّ النَّاس عند الأهمال وفقد الرؤساء وعدم الكبراء يتتابعون في القبيح، وتفسد أحوالهم، وينحلُّ نظامهم.

وهذا أظهر وأشهر من أن يدلَّ عليه، والإشارة فيه كافية.

وما يسأل عن هذا الدَّليل من الأسئلة قد استقصيناه وأحكمناه في الكتاب الشافي؛ فليرجع فيه إليه عند الحاجة.

أصل وجوب العصمة (وأمَّا الَّذي يدلُّ على وجوب عصمة الإمام)؛ فهو أنَّ علَّة الحاجة إلى الإمام هي أن يكون لطفًا للرعيَّة في الامتناع من القبيح، وفعل الواجب على ما اعتمدناه ونبَّهنا عليه.

فلا يخلو من أن تكون علَّة الحاجة إليه ثابتة فيه، أو تكون مرتفعة عنه.

فإن كانت موجودة فيه، فيجب أن يحتاج إلى إمام كما احتيج إليه؛ لأنَّ علَّة الحاجة لا يجوز أن تقتضيها في موضع دون آخر؛ لأنَّ ذلك ينقض كونها علَّة.

والقول في إمامته كالقول فيه في القسمة التي ذكرناها.

وهذا يقتضي إمَّا الوقوف على إمام ترتفع عنه علَّة الحاجة، أو وجود أئمَّة لا نهاية لهم، وهو محال.

فلم يبقَ بعد هذا إلَّا أنَّ علَّة الحاجة إليه مفقودة فيه، ولن يكون ذلك إلَّا وهو معصوم، ولا يجوز عليه فعل القبيح.

ينظر: المقنع في الغيبة، الشريف المرتضى: ١/ ٣٤.

انحصار الإمام في الغائب: وإذا بطلت إمامة من أُثبتت له الإمامة بالاختيار، والدَّعوة في هذا الوقت لأجل فقد الصفة الَّتي دلَّ العقل عليها، (وبطل قول من راعى هذه الصفة في غير صاحبنا؛ لشذوذه) وانقراضه، فلا مندوحة عن مذهبنا، ولا بدَّ من صحَّته، وإلَّا خرج الحقُّ عن جميع أقوال الأمَّة.

علَّة الغيبة والجهل بها: فأمَّا الكلام في علَّة الغيبة وسببها، والوجه الَّذي يحسنها فواضح، بعد تقرُّر ما تقدَّم من الأصول؛ لأنَّا إذا علمنا بالسياقة الَّتي ساق إليها الأصلان المتقرِّران في العقل، أنَّ الإمام ابن الحسن عليهما السلام دون غيره، ورأيناه غائبًا عن الأبصار، علمنا أنَّه لم يغِب، مع عصمته، وتعيُّن فرض الإمامة فيه وعليه، إلَّا لسبب اقتضى ذلك، ومصلحة استدعته، وضرورة قادت إليه، وإن لم يعلم الوجه على التفصيل والتعيين؛ لأنَّ ذلك ممَّا لا يلزم علمه.

وجرى الكلام في الغيبة ووجهها وسببها، على التفصيل، مجرى العلم بمراد الله تعالى من الآيات=

الحجَّة أيضًا، فلم يبق ألَّا أن يكون من النَّاس، والسبب فيها الخوف على النَّفس، فمتى

=المتشابهة في القرآن، الَّتي ظاهرها بخلاف ما دلَّت عليه العقول، من جَبرٍ أو تشبيهٍ أو غير ذلك.

فكما أنَّا ومخالفينا لا نوجِب العلم المفصَّل بوجوه هذه الآيات وتأويلها، بل نقول كلُّنا: إنَّا إذا علمنا حكمة الله تعالى، وإنَّه لا يجوز أن يخبر بخلاف ما هو عليه من الصفات، علمنا- على الجملة- أن لهذه الآيات وجوهًا صحيحة بخلاف ظاهرها، تطابق مدلول أدلَّة العقل، وإن غاب عنَّا العلم بذلك مفصَّلًا، فإنَّه لا حاجة بنا إليه، ويكفينا العلم على سبيل الجملة، بأنَّ المراد بها خلاف الظاهر، وأنَّه مطابق العقل.

فكذلك لا يلزمنا ولا يتعيَّن علينا العلم بسبب الغيبة، والوجه في فقد ظهور الإمام على التفصيل والتعيين، ويكفينا في ذلك علم الجملة الَّتي تقدَّم ذكرها، فإن تكلَّفنا وتبرَّعنا بذكره، فهو فضلٌ منَّا.

كما أنَّه من جماعتنا فضل وتبرُّع إذا تكلَّفنا ذِكر الوجوه المتشابه، والأغراض فيه على التعيين.

الجهل بحكمة الغيبة لا ينافيها، ثمَّ يقال للمخالف في الغيبة: (أتجوز أن يكون للغيبة) وجه صحيح اقتضاها، ووجه من الحكمة استدعاها، أم لا تجوز ذلك؟.

فإن قال: أنا لذلك مجوِّز.

قيل له: فإذا كنت له مجوِّزا، فكيف جعلت وجود الغيبة دليلًا على أنَّه لا إمام في الزمان، مع تجويزك أن يكون للغيبة سبب لا ينافي وجود الإمام؟!

وهل تجري في ذلك إلَّا مجرى من توصَّل بإيلام الأطفال إلى نفي حكمة الصانع تعالى، وهو معترف بأنَّه يجوز أن يكون في إيلامهم وجهٌ صحيحٌ لا ينافي الحكمة.

أو مجرى من توصَّل بظواهر الآيات المتشابهات إلى أنَّه تعالى مشبِّه للأجسام، وخالق لأفعال العباد، مع تجويزه أن يكون لهذه الآيات وجوه صحيحة لا تنافي العدل، والتوحيد، ونفي التشبيه.

وإن قال: لا أجوِّز أن يكون للغيبة سبب صحيح موافق للحكمة، وكيف أجوِّز ذلك، وأنا أجعل الغيبة دليلًا على نفي الإمام الَّذي تدَّعون غيبته؟!.

قلنا: هذا تحجُّر منك شديد، فيما لا يحاط بعلمه، ولا يقطع على مثله.

فمن أين قلت: إنَّه لا يجوز أن يكون للغيبة سبب صحيح يقتضيها؟!.

ومن هذا الَّذي يحيط علمًا بجميع الأسباب والأغراض حتَّى يقطع على انتفائها؟!.

وما الفرق بينك وبين من قال: لا يجوز أن يكون للآيات المتشابهات وجوه صحيحة تطابق أدلَّة=

زال الخوف ظهر.

والله الموفِّـق للصواب، تمَّت والحمـد للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله الطاهرين.

=العقل، ولا بدَّ من أن تكون على ما اقتضته ظواهرها؟!.

فـإن قلـت: الفرق بيني وبين من ذكرتـم أنَّني أتمكَّن من أن أذكر وجوه هذه الآيات المتشـابهات ومعانيها الصحيحة، وأنتم لا تتمكَّنون من ذِكر سبب صحيح للغيبة!.

قلنـا: هـذه المعارضة إنَّما وجَّهناها على من يقـول: إنَّه غير محتاج إلى العلم عـلى التفصيل بوجوه الآيات المتشابهات وأغراضها، وإنَّ التعاطي لِذكر هذه الوجوه فضل وتبرُّع، وإنَّ الكفاية واقعة بالعلم بحكمة القديم تعالى، وإنَّه لا يجوز أن يخبر عن نفسه بخلاف ما هو عليه.

وإذا كنَّـا قـد وعدنـا بأن نتبرَّع بذكر سـبب الغيبـة عـلى التفصيـل، وإن كان لا يلزمنا، ولا يخل الإضراب عـن ذكـره بصحَّة مذاهبنـا، فنحن نفعـل ذلك ونتبعه بالأسـئلة التي تسـأل عليها، ونجيب عنها.

فإن كان كلُّ هذا فضلًا منا، اعتمدناه اسـتظهارًا في الحجَّة، وإلَّا فالتمسُّـك بالجملة المتقدِّمة مُغنٍ كافٍ.

الغيبة استتارًا من الظلمة: أمَّا سبب الغيبة، فهو إخافة الظالمين لهعليه السلام، وقبضهم يده عن التصرُّف فيـما جعل إليه التصرُّف والتدبير له؛ لأنَّ الإمام إنَّما ينتفع به إذا كان ممكَّنًا، مطاعًا، مخلى بينه وبين أغراضه، ليقوِّم الجناة، ويحارب البغاة، ويقيم الحدود، ويسدّ الثغور، وينصف المظلوم من الظالم، وكلُّ هذا لا يتمُّ إلَّا مع التمكين، فإذا حيل بينه وبين مراده، سقط عنه فرض القيام بالإمامة، فإذا خاف على نفسه، وجبت غيبته، ولزم استتاره.

ومن هذا الَّذي يلزم خائفًا- أعداؤه عليه، وهم حنقون- أن يظهر لهم، وأن يبرز بينهم؟!.

والتحرُّز من المضارِّ واجب عقلًا وسمعًا. وقد استتر النبيّصلى الله عليه وآله في الشِّعب مرَّة، وأخرى في الغار، ولا وجه لذلك إلَّا الخوف من المضارِّ الواصلة إليه.

المصدر السابق: ٥١. وينظر أيضًا: الغيبة، الشيخ الطوسيّ: ١/ ٣٨.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. نهج البلاغة الشريف.

٢. الإرشاد، الشَّيخ المفيد، تحقيق، مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية.

٣. إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسيّ، تحقيق: مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى.

٤. السيِّد محسن الأمين، أعيان الشيعة، حقَّقه وأخرجه: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات.

٥. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، الشَّيخ الطوسيّ، منشورات مكتبة جامع چهلستون، طهران.

٦. الأمالي، الشَّيخ الطوسيّ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميَّة، مؤسَّسة البعثة، الطبعة الأولى.

٧. الأمالي، الشَّيخ الصَّدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميَّة، مؤسَّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى.

٨. الإمامة والتبصرة، ابن بابويه القمِّيّ، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدَّسة.

٩. أمل الآمل، الحرُّ العامليّ، تحقيق: السيِّد أحمد الحسينيّ، مكتبة الأندلس، شارع المتنبِّي، بغداد.

١٠. البحار، العلَّامة محمَّد باقر المجلسيّ، مؤسَّسة الوفاء، بيروت، لبنان.

١١. تفسير الأمام العسكريّ عليه السلام، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأولى محقَّقة، ربيع الأوَّل، ١٤٠٩هـ.

١٢. تفسير القمِّيّ، عليّ بن إبراهيم القمِّيّ، تحقيق وتصحيح وتعليق وتقديم: السيِّد طيِّب الموسويّ الجزائريّ، الطبعة الثالثة، صفر، ١٤٠٤هـ.

١٣. تفسير فرات الكوفيّ (فرات بن إبراهيم الكوفيّ)، تحقيق: محمَّد الكاظم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٤. تفسير مجمع البيان، الشَّيخ الطبرسيّ، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحقِّقين الأخصَّائيِّين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٥. تقريب المعارف، الشيخ أبو الصلَّاح تقي بن نجم الحلبيّ، تحقيق: فارس تبريزيان الحسُّون، ١٤١٧هـ.ق/ ١٣٧٥هـ.ش.

١٦. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلَّانيّ، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافيَّة، مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة.

١٧. التوحيد، الشَّيخ الصَّدوق، صحَّحه وعلَّق عليه: السيِّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، منشورات جماعة المدرِّسين في الحوزة العلميَّة في قم المقدَّسة.

١٨. جامع البيان، ابن جرير الطبريّ، تحقيق وتقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطَّار، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٩. نهج الحقِّ وكشف الصدق، الحسن بن يوسف المطهَّر الحِلِّيّ، علَّق عليه: الشَّيخ عين الله الحسنيّ الأرمويّ، قدَّم له: السيِّد رضا الصدر، من منشورات دار الهجرة، إيران، قم.

٢٠. الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، صدر الدين الشيرازيّ، على نفقة شركة دار المعارف الإسلاميَّة في مطبعة قم.

٢١. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراونديّ، تحقيق: مؤسَّسة الإمام المهدي عليه السلام، بإشراف: السيِّد محمَّد باقر الموحِّد الأبطحيّ، الطبعة الأولى، ذي الحجَّة، ١٤٠٩هـ.

٢٢. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، الحافظ محب الدين الطبريّ، عن نسخة دار الكتب المصريَّة، ونسخة الخزانة التيموريَّة، عنيت بنشره: مكتبة القدسيّ لصاحبها حسام الدين القدسيّ، بالقاهرة، ١٣٥٦هـ.

٢٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشَّيخ آقا بزرگ الطهرانيّ، دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٤. رسائل المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق وتقديم: السيِّد أحمد الحسينيّ، دار القرآن الكريم، قم، ١٤٠٥هـ.

٢٥. روضة الواعظين، الفتَّال النيسابوريّ، تحقيق وتقديم: السيِّد محمَّد مهدي السيِّد حسن الخرسان، منشورات الرضيّ، قم، إيران.

٢٦. كتاب السرائر، الشيخ ابن إدريس الحِلِّيّ، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرِّسين بقم المشرَّفة، الطبعة الثانية.

٢٧. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، مؤسَّسة الصادق، طهران، الطبعة الثانية، مؤسَّسة إسماعيليان، قم.

٢٨. شرح أصول الكافي، للمولى محمَّد صالح المازندرانيّ، ضبط وتصحيح: السيِّد عليّ عاشور، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان.

٢٩. شرح المصطلحات الفلسفيَّة، مجمع البحوث الإسلاميَّة.

٣٠. شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازانيّ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣١. الصحيح من سيرة النَّبي صلى الله عليه وآله، السيِّد جعفر مرتضى، الطبعة الرابعة، ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٩٩٥م/ ١٤١٥هـ.

٣٢. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، السيِّد رضي الدين أبي القاسم عليّ بن موسى بن طاووس الحِلِّيّ، الطبعة الأولى، مطبعة الخيام، قم ١٣٩٩هـ.

٣٣. الطليعة من شعراء الشيعة، الشيخ محمَّد السماويّ، دار المؤرِّخ العربيّ، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١.

٣٤. عيون أخبار الإمام الرِّضا عليه السلام، الشيخ الصدوق، تحقيق وتصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلميّ، منشورات مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٣٥. الأمالي، الشيخ محمَّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميَّة، مؤسَّسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٦. الغيبة، الشيخ محمَّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهرانيّ،

والشيخ عليّ أحمد ناصح، مؤسَّسة المعارف الإسلاميَّة، قم المقدَّسة، الطبعة الأولى.

٣٧. الفصول المختارة، الشريف المرتضى، تحقيق: السيِّد عليّ مير شريفي، دار المفيد طباعة- نشر- توزيع، ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٨. الفصول المهمَّة في معرفة الأئمَّة، علي بن محمَّد أحمد المالكيّ المكِّيّ الشهير بابن الصبَّاغ، حقَّقه ووثَّق أصوله وعلَّق عليه: سامي الغريري.

٣٩. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناويّ، ضبطه وصحَّحه: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤٠. الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبيّ، تحقيق: رضا أستادي، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامَّة.

٤١. الكافي، الشَّيخ محمَّد بن يعقوب الكلينيّ، تحقيق وتصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، الطبعة الخامسة، ١٣٦٣ ش.

٤٢. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف المطهَّر (العلَّامة الحِلِّيّ)، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرِّسين، قم.

٤٣. كفاية الأثر في النصِّ على الأئمَّة الاثني عشر، أبو القاسم عليّ بن محمَّد بن عليّ الخزَّاز القمِّيّ الرازيّ، حقَّقه: السيِّد عبد اللطيف الحسينيّ الكوه كمريّ الخوئيّ، انتشارات بيدار، قم.

٤٤. كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الصدوق بن بابويه القمِّيّ، صحَّحه وعلَّق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرِّسين، بقم المشرَّفة، إيران.

٤٥. كنز العمَّال في سنن الأقوال والأفعال، للعلَّامة علاء الدين عليّ المتَّقي الهنديّ، ضبطه وفسَّر غريبه: الشيخ صفوة السقَّا، مؤسَّسة الرسالة، بيروت.

٤٦. كنز الفوائد، أبو الفتح محمَّد بن عليّ الكراجكِّيّ، الطبعة الثانية.

٤٧. المحتضر، الشيخ عز الدين أبو محمَّد الحسن بن سليمان بن محمَّد الحِلِّيّ، تحقيق: سيِّد عليّ أشرف، انتشارات المكتبة الحيدريَّة، ١٣٨٢/ ١٤٢٤هـ.

٤٨. مسألة في الإرادة، الإمام الشيخ المفيد محمَّد بن محمَّد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله، العكبريّ البغداديّ، الطبعة الثانية.

٤٩. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، العلَّامة الحافظ حمد ابن جرير بن رستم الطبريّ الإماميّ، تحقيق: الشيخ أحمد المحموديّ، مؤسَّسة الثقافة الإسلاميَّة لكوشانبور، مؤسَّسة الواصف، قم.

٥٠. المسلك في أصول الدين، أبو القاسم جعفر بن الحسن المحقِّق الحِلِّيّ، تحقيق: رضا الأستادي، مجمع البحوث الإسلاميَّة، إيران.

٥١. مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام، الحافظ رجب البرسيّ، تحقيق: العلَّامة السيِّد عليّ عاشور، منشورات مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٥٢. مصباح المتهجِّد، للشيخ الطوسيّ، تحقيق: عليّ أصغر مروارید، الطبعة الأولى، مؤسَّسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥٣. معاني الأخبار، الشيخ الصَّدوق، تحقيق وتصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، انتشارات إسلاميّ وابسته بجامعة مدرِّسين.

٥٤. معجم رجال الحديث، السيِّد الخوئي، الطبعة الخامسة، طبعة منقَّحة ومزيدة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٥٥. مناقب آل أبي طالب، الإمام الحافظ ابن شهرآشوب، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدَّة نسخ خطيَّة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، قام بطبعه محمَّد كاظم الكتبيّ صاحب المكتبة والمطبعة الحيدريَّة، طبع في المطبعة الحيدرية في النجف.

٥٦. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، الحافظ محمَّد بن سليمان الكوفيّ، تحقيق: الشيخ محمَّد باقر المحموديّ، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميَّة.

٥٧. مناقب عليّ بن أبي طالب، ابن مردويه الأصفهانيّ، تحقيق: عبد الرزاق محمَّد حسين حرز الدين، الطبعة الثانية، ١٤٢٤/ ١٣٨٢ش.

٥٨. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للميرزا حبيب الله الخوئيّ، منشورات المكتبة الإسلاميَّة، طهران.

٥٩. المواقف، الإيجيّ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٦٠. النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادى عشر، جمال الدين الحسن بن يوسف، العلَّامة الحِلِّيّ، تحقيق: المقداد السيوريّ، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٦١. النكت الاعتقاديَّة، الشيخ المفيد، محمَّد بن محمَّد النعمان، تحقيق: رضا المختاريّ، دار المفيد للطباعة والنشر.

٦٢. الهداية في الأصول والفروع، الشَّيخ الصدوق، تحقيق: مؤسَّسة الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأولى، رجب المرجَّب ١٤١٨هـ.

٦٣. قرب الإسناد، الشيخ الجليل أبي العبَّاس عبد الله بن جعفر الحميريّ، تحقيق: مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٦٤. ينابيع المودَّة لذوي القربى، للشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزيّ الحنفيّ، تحقيق: سيِّد عليّ جمال أشرف الحسينيّ.